جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الاسلامية

دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الاسلامي في الاقتصاد الاردني

اعداد

محمد علي محمد العقول

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي من كلية الشريعة والدراسات الاسلامية في جامعة اليرموك – الاردن

لجنة المناقشة :

1. الدكتور: عبد الرؤوف خرابشة .... رئيسا ومشرفا شرعيا
2. الدكتور: قاسم الحموري .... مشرفا اقتصاديا
3. الدكتور: اسماعيل ابو شريعة .... عضوا
4. الدكتور: حسن طلافحة .... عضوا

دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الاسلامي في الاقتصاد الاردني

اعداد

محمد علي محمد العقول

محرم 1414 هـ- تموز 1993م

فهرست المحتويات

فهرست الجداول

المقدمة

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم التنزيل: {**الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولـــئك أصحاب النار هم فيها خالدون** }[1] والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم. وبعد:

فقد غدت البنوك الاسلامية حقيقة واقعة تمارس نشاطها بعيدا عن الربا ، حيث استطاعت جذب المزيد من الاموال وتوجيهها لمختلف فروع النشاط الاقتصادي، وفقا لاحكام وقواعد الشريعة الاسلامية ، رغم ما يواجهها من مشاكل ومعوقات، تحول دون اضطلاعها بالدور المامول منها ان تضطلع به ، باعتبارها مؤسسات لا تتعامل بالربا اخذا او عطاء.

والبنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار احد هذه البنوك حيث استطاع توجيه الاموال لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ، من خلال الاساليب التمويلية والاستثمارية المختلفة، كبيع المرابحة للامر بالشراء والمشاركة وغيرها من الاساليب ، التي استطاع البنك الاسلامي الاردني ادخالها لدائرة النشاط الاقتصادي ، برغم انه لم يعهدها القطاع المصرفي الاردني من قبل ، وقد ترك ذلك اثرا على الاقتصاد الاردني ككل، وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية منفردة، وهو ما تهدف الدراسة لاثباته، بتحليل نشاط البنك الاسلامي الاردني، من خلال مصادر الاموال واستخداماتها، ومقارنة ذلك بما تحدثه البنوك التجارية المحلية من اثر في الفترة (1980- 1992).

لذا جاءت منهجية الدراسة واضحة المعالم، متمثلة في الاستناد الى الادلة الشرعية من الكتاب والسنة، واراء الفقهاء في الجزئيات الفقهية، في حين اعتمدت على تحليل البيانات الاحصائية الصادرة عن البنك الاسلامي الاردني للفترة (1980 1992)،مستخدما طريقة المربعات الصغرى لتحديد معالم النموذج القياسي المستخدم في الدراسة، اخذا بعين الاعتبار مقارنة اثر البنك الاسلامي الاردني على الاقتصاد الاردني مع ما هو عليه الامر في البنوك التجارية حيثما دعت الحاجة.

---

(1) سورة البقرة ، آية رقم (275)

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع البنوك الاسلامية ، ويمكن تصنيفها الى صنفين: اولهما دراسات تناولت الجوانب الفقهية لنشاطات واعمال هذه البنوك ، بمعنى بيان الاحكام الشرعية لاعمالها ونشاطاتها . ومن الامثلة على ذلك، تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية للدكتور سامي حمود، والمعاملات المصرفية والبديل عنها في الشريعة الاسلامية للدكتور رمضان حافظ، والمعاملات المصرفية وعلاجها في الاسلام للدكتور نور الدين عتر، وغيرها من الابحاث والدراسات.

اما الصنف الثاني:فقد تمحور على التحليل الاقتصادي لانشطة واعمال البنوك الاسلامية. ومن الامثلة على ذلك ؛ ما كتبه الدكتور اوصاف احمد بعنوان الاهمية النسبية لطرق التمويل المختلفة في النظام المصرفي الاسلامي، وما كتبه الدكتور راضي البدور بعنوان اقتصاديات عقود المشاركة في الارباح ، وغيرها من الابحاث والدراسات.

وتنضوي هذه الدراسة تحت الصنف الثاني من الدراسات التي تناولت موضوع البنوك الاسلامية من حيث التحليل الاقتصادي لانشطتها.

ان رغبتي في دراسة موضوع البنوك الاسلامية، وابراز دورها في تحديد معالم النظام الاقتصادي الاسلامي ، ليواكب متطلبات الحياة وتطورها هو السبب الرئيس في اختياري لهذا الموضوع.

هذا وقد واجهتني في الدراسة صعوبة في الحصول على البيانات الاحصائية، عن اساليب التمويل والاستثمار المختلفة، وتوزيعها القطاعي لدى البنك الاسلامي . حيث حاولت مرارا وتكرارا للحصول على ذلك من ادارة البنك الاسلامي ، ولم افلح تحت تبرير سرية المعلومات ، لذلك اقتصرت على استخدام البيانات الاحصائية المنشورة في التقارير السنوية للبنك.

وقد جاءت الدراسة مكونة من مقدمة ، وثلاثة فصول، وخاتمة.

وتضمنت المقدمة بيانا لموضوع الدراسة، ومنهجيتها ، وموقعها بين الادبيات التي تناولت موضوع البنوك الاسلامية، اضافة لبيان خطة الدراسة والصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة.

وفي الفصل الاول: تحدثت الدراسة عن دور البنوك الاسلامية في النشاط الاقتصادي. افتتاحا بالحديث عن البنوك ؛ نشاة ، وتطورا، وانواعا، كما بينت وظائف البنوك الاسلامية المتمثلة بقبول الاموال وتوظيفها ، وما يترتب على ذلك من اثار على بعض المتغيرات الاقتصادية كالادخار والاستثمار ، والتجارة الخارجية ، واخيرا بيان المعوقات التي تواجه البنوك الاسلامية، وكيفية التغلب عليها.

والفصل الثاني من الدراسة ايضاح الاحكام الشرعية لاعمال ونشاط البنك الاسلامي من خدمات مصرفية تقليدية، واعمال الخدمات الاجتماعية كالقرض الحسن، اضافة لاعمال التمويل والاستثمار المتنوعة.

الفصل الثالث من الدراسة : فقد تضمن الحديث عن تحليل نشاط البنك الاسلامي الاردني بهدف تحديد اثر البنك الاسلامي الاردني على الاقتصاد الاردني مقارنة بما هو عليه في البنوك التجارية المحلية . فتناول الفصل مصادر واستخدامات اموال البنك الاسلامي الاردني وتطورها ، اضافة للحديث عن اسس منح ومحددات الطلب على التسهيلات الائتمانية في البنك الاسلامي الاردني، وختاما كان الحديث عن اثر التسهيلات الائتمانية للبنك الاسلامي الاردني على الاقتصاد الاردني ، ومقارنة ذلك بما هو عليه من اثر للبنوك التجارية ، من خلال تطبيق نموذج قياسي لهذا الغرض.

وختمت الدراسة ببيان النتائج والتوصيات التي توصل اليها الباحث.

راجيا من العلي القدير ان اكون قد وفقت في هذه الدراسة . {.... رَبَّنَا لا تُؤَاخِذنَا إِن نَّسِينَا اوْ اخْطانَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِل عَلَيْنَا إِصْرا كمَا حَمَلتَهَ عَلى الذِينَ مِن قبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تَحمَلنَا مَا لا طاقة لنَا بِهِ وَاعْفَ عَنَّا وَاغفِرْ لنَا وَارْحَمْنَا انتَ مَوْلانَا فانصُرْنَا عَلى القوْمِ الكافِرِينَ }.[1]

1 سورة البقرة ،من اية رقم (286).

الفصل الاول

دور البنوك الاسلامية في النشاط الاقتصادي

تقوم البنوك الاسلامية بدور هام في النشاط الاقتصادي من خلال ما تقوم به من اعمال وخدمات مصرفية على غير اساس الربا (الفائدة)[1]، وان قيام البنوك الاسلامية بممارسة اعمالها وفق احكام وقواعد الشريعة يترك اثرا على مجمل فروع النشاط الاقتصادي.

وحتى نقف على حقيقة هذا الاثر- في اطاره النظري- سيكون الحديث في هذا الفصل عن هذا الدور من خلال اربعة مباحث. فالاول: في نشأة البنوك ، وتطورها،وانواعها. والثاني يتضمن بياناً لوظائف البنوك الاسلامية في النشاط الاقتصادي كقبول الاموال وتوظيفها. اضافة لبيان الآثار التي تتركها وظائف البنوك الاسلامية على بعض المتغيرات الاقتصادية كالادخار ، والاستثمار ، والتجارة الخارجية في المبحث الثالث. والمبحث الرابع: عن اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه البنوك الاسلامية ، وامكانية التغلب عليها ، حتى تؤدي دورها على الوجه الامثل في الاقتصاديات التي تعمل في ظلها.

---

1 الفائدة : الثمن المدفوع لقاء استعمال النقود.

وقد أكد مؤتمر المصرف الاسلامي الثاني ، المنعقد في الكويت على أن ما يسمى بالفائدة في اصطلاح الاقتصاديين الغربيين ومن تابعهم هو الربا المحرم شرعا. لذا فحيثما وردت كلمة الفائدة أو الربا فهي تؤدي الى المعنى نفسه.

المبحث الاول : البنوك (نشأتها ، وتطورها ، وأنواعها)

أولاً : البنوك (نشأتها وتطورها)

يعود ظهور البنوك لنشاط الصاغة حينما كانوا يقومون بحفظ المجوهرات والمعادن الثمينة لأصحابها مقابل ايصالات خاصة بذلك وسرعان ما اكتشف هؤلاء الصاغة ان هذه الايصالات تلقى قبولا بين افراد المجتمع كأداة وفاء لما قد يترتب عليهم من حقوق او التزام تجاه الغير اضافة لتوفر فوائض مالية مما يودع لديهم فتطور الامر وقاموا باقراض هذه الفوائض لافراد غير اصحابها مقابل فائدة معينة وعندما لاحظ هؤلاء الصاغة نجاح فكرتهم بدأوا بتشجيع الافراد على ايداع ما لديهم من أشياء عندهم مقابل فائدة اقل مما يأخذون من المقترضين ، وانتشرت الفكرة وتطورت الى أن ظهر اول بنك في مدينة البندقية سنة1157م[2]، وتوالى انتشار البنوك وتطورها فيما بعد.

أما في الاردن فيعود ظهورها الى عام 1925م حينما تم افتتاح أول فرع للبنك العثماني في عمان- الذي أصبح يعرف فيما بعد كرندليز- تلاه البنك العربي والذي افتتح اول فرع له في عمان عام 1934م ، وآخر له في اربد في عام 1943م [3] ، وهكذا ظهرت البنوك وانتشرت في الاردن.

أما البنوك الاسلامية فيعود ظهورهها الى العام 1963م في مصر ، حيث انشأت بنوك الادخار التي تركزت مهمتها على تدعيم السلوك الادخاري بين الفلاحين والعمال والموظفين[4] ، أما ظهور البنوك كمؤسسات تمويل واستثمار فيعود الى العام 1974م حينما تم تأسيس البنك الاسلامي للتنمية بمشاركة حكومات الدول الاسلامية من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي ، تلاه بنك دبي الاسلامي في عام 1975م.[5] وهكذا انتشرت البنوك الاسلامية.

وقد ظهرت البنوك الاسلامية في الاردن في العام 1978م ، حينما تم انشاء البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار كشركة مساهمة وفق قانون خاص بذلك ، وقد باشر البنك المذكور نشاطه في ايلول من العام 1979م.[6] تلاه انشاء البنك الوطني الاسلامي في العام 1989م- كخلف لبيت التمويل الاسلامي، الذي انشأ في العام 1981م- وقد تمت تصفيته في العام 1991م. [7]

2- محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، ط1 (القاهرة دار النهضة العربية ، 1977) ، ص(191-200).وسيشار اليه لاحقا : الشافعي ، مقدمة في النقود ، ص.
- محمد زكي المسير ، النقود والبنوك ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1982) ، ص (220- 221).
3- البنك المركزي الاردني،الجهاز المالي والمصرفي في الاردن،(عمان،البنك المركزي ، 1988م) ،ص(13).
4- مصطفى كمال ، البنوك الاسلامية : المنهج والتطبيق ، ج1 ، (ب.م، ب.ن، 1988)، ص (51) . وسيشار اليه لاحقا : مصطفى كمال ، البنوك الاسلامية ، ص.
5- - نفس المرجع السابق ، ص (53).
6- البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي السادس عشر (1979)، ص(22)
7- البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثامن والعشرون (1991) ، ص(25).

ثانيا : أنواع البنوك

نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية وتعدد مجالات الاستثمار وتنوعها ، اضافة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للصالح العام فقد نشأت انواع متعددة من البنوك أهمها:

1- البنوك المركزية ، ويقصد بها المؤسسات المصرفية العامة القادرة على اصدار النقد وادارة شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد القومي.[8]

2- البنوك المتخصصة : ويقصد بها المؤسسات المصرفية التي تعنى بتقديم الائتمان لقطاعات او انشطة اقتصادية معينة[9] ، كالبنوك الزراعية التي تهدف الى تقديم التمويل اللازم للقطاع الزراعي. وتكمن اهمية هذا النوع من البنوك في تقديمه قروض طويلة الاجل.

3- البنوك التجارية : ويقصد بها المؤسسات المصرفية التي تقوم بتلقي الودائع النقدية من الافراد القابلة للسحب لدى الطلب او بعد اجل قصير.[10] وفي الوقت الحالي فأن هذا النوع من البنوك يقوم ببعض اعمال وخدمات التمويل قصير الاجل كشراء الاوراق المالية وغيرها من الاعمال والخدمات.

4- البنوك الاسلامية : ويقصد بها المؤسسات التي تباشر الاعمال المصرفية بعيدا عن التعامل بالربا أخذا أو عطاء.[11]

ان ما يهمنا من الانواع السابقة ، البنوك التجارية والبنوك الاسلامية نظرا لتشابه اعمالها وخدماتها التي تقوم بها في جانب وتختلف في جانب اخر ، والتشابه فيما بين هذه البنوك في انها تتلقى الودائع النقدية بانواعها من الافراد والهيئات ، في حين انها تختلف في طرق استغلال وتوظيف هذه الودائع،وسيتضح ذلك في المبحث التالي[12] ان شاء الله.

المبحث الثاني : وظائف البنوك الاسلامية

تقوم البنوك الاسلامية بجملة من الاعمال والخدمات المصرفية شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية ، ولكن مع فارق اساسي يتمثل في ممارستها لهذه الاعمال وفقا لقواعد الشريعة ، وعلى اساس المشاركة في الارباح والخسائر.

فالبنوك الاسلامية تمارس الخدمات المصرفية التقليدية كالاعتمادات المستندية ،والحوالات وتحصيل الشيكات ، والاوراق التجارية وتأجير الخزائن الحديدية ، وبيع وشراء العملات

8- الشافعي ، النقود والبنوك ، مرجع سابق، ص(281)
9 الشافعي ، النقود والبنوك ، مرجع سابق، ص(190)
10 محمد عزيز عجمية ، النقود والبنوك ، ط2 ، (بغداد مطبعة المعارف ، 1968) ص ص(322- 323).
11 غريب الجمال ، المصارف وبيوت التمويل الاسلامية ، ط1 ، (جده ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، ب.ت)،ص (45)، وسيشار اليه لاحقا : الجمال، المصارف وبيوت التمويل ، مرجع سابق،ص .
12 نفس المرجع السابق ، ص(5).

المختلفة ، واصدار وطرح الاسهم للاكتتاب وبيع وشراء الاوراق المالية وغيرها من الاعمال والخدمات ، والتي ستكون محور حديثنا في الفصل الثاني .

كما وتؤدي البنوك الاسلامية وظيفتين هامتين في النشاط الاقتصادي بصفة خاصة وفي المجتمع بصفة عامة، وهاتان الوظيفتان هما : تجميع الاموال والمدخرات ، ومن ثم القيام بتوظيف هذه الاموال.

أولا : تجميع الاموال والمدخرات

تتقبل البنوك الاسلامية مدخرات الافراد والهيئات في حسابات مصرفية خاصة بذلك[13] تشمل الحسابات (الودائع) الجارية والحسابات الاستثمارية ، ولا تشكل الحسابات الجارية في البنوك الاسلامية اية اهمية، مقارنة بما هي عليه في البنوك التجارية ، ذلك ان البنوك الاسلامية- ومن خلال وسائلها الاستثمارية- تحاول حث الافراد للايداع في حسابات الاستثمار .

ثانيا : توظيف الاموال

تقوم البنوك الاسلامية بدور متميز في توظيف وتشغيل الاموال مقارنة بما تقوم به البنوك التجارية في نفس المجال ، ويعود هذا الى ان البنوك الاسلامية في توظيفها واستثمارها للاموال تنطلق من وجهة نظر الاسلام للمال على انه لا يولد مالا الا اذا اقترن بالعمل .

فالنقود من وجهة نظر الاقتصاد الاسلامي تعتبر اداة للتبادل ومقياسا للقيمة [14]، وهي ليست سلعة يمكن ان تستثمر وتزيد قيمتها بحد ذاتها ، دون المشاركة في جهد العمل . في حين ان البنوك التجارية تقوم على اساس المتاجرة بالنقود ومنح القروض على اساس سعر الفائدة بشكل رئيسي

وتوظف البنوك الاسلامية اموالها وفق اساليب استثمارية متنوعة ومتوافقة مع احكام الشريعة ، كالمضاربة والمشاركة والمرابحة اضافة لوسائل اخرى كالاستثمار المباشر في العقارات والسيارات او بالاستثمار غير المباشر كشراء وبيع الاوراق المالية والمساهمة في انشاء الشركات.[15]

---

14 عدنان التركماني ، السياسة النقدية والمالية في الاسلام ، (عمان، مؤسسة الرسالة ، 1988) ، ص(50).
15 سيرد تفصيل ذلك في الفصل الثاني .

ولبيان تميز البنوك الاسلامية عن التجارية فيما تقوم به من اعمال تمويل واستثمار على اساس المشاركة في الارباح والخسائر فاننا نسوق المثال التالي :[16] بفرض وجود شخص يريد ان يقيم مشروعا، يتطلب توفير مبلغ خمسة الآف دينار اردني ، وأمامه طريقان لتوفير ذلك المبلغ ؛ أولهما بنك تجاري يقرضه المبلغ بفائدة (14%).وثانيهما بنك اسلامي يقدم له التمويل على اساس المشاركة في الارباح والخسائر مناصفة ، فيما يتبقى من أرباح أو خسائر، بعد استقطاع حصة للعميل مقابل عمله وجهده في ادارة المشروع ولتكن الربع. وبفرض ان العميل نفذ المشروع بكلا الطريقين،وحقق المشروع مواقف متباينة من الارباح والخسائر بعد مضي فترة زمنية معينة، ولتكن كما يلي ÷

أ- حقق المشروع خسائر بلغت : (16% ، 8%).

ب- حقق المشروع أرباحا بلغت : (8% ، 14%).

فما هي حصة العميل من الارباح والخسائر في كلا البنكين ؟

---

16 محمد كمال عطية ، محاسبة الشركات والمصارف في النظام الاسلامي ، (الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ،ب.ت)، ص ص (70- 72) ، نقلا عن مجلة الاقتصاد الاسلامي ، عدد مارس 1982م . مع الاخذ بعين الاعتبار استعمال وحدة النقد الاردني "دينار " لتوضيح المثال.

أ- في حالة تحقيق المشروع خسائر تبلغ (16% ، 8%).

1- خسائر بـ (16%) : - مع البنك التجاري:

% خسارة العميل الكلية = % الفائدة + % الخسارة المتحققة للمشروع

= 14% + 16% = 30 %

حاصل خسارة العميل = (30%) (5000) = 1500 دينار

- مع البنك الاسلامي:

% خسارة العميل الكلية = حصته مقابل جهده + حصته من خسارة المشروع

حصته مقابل جهده = (25%) (16%) = 4%

حصته من خسارة المشروع = (50%) (16% -4%) = 6%

% خسارة العميل الكلية = 4% + 6% = 10%

حاصل خسارة العميل الكلية = (10%) (5000) = 500 دينار.

2- خسائر بـ (8%) : - مع البنك التجاري:

% خسارة العميل الكلية = % الفائدة + % الخسارة المتحققة للمشروع.

= 14% + 8% = 22 %

حاصل خسارة العميل = (22%) (5000) = 1100 دينار

- مع البنك الاسلامي:

% خسارة العميل الكلية = حصته مقابل جهده + حصته من خسارة المشروع

حصته مقابل جهده = (25%) (8%) = 2%

حصته من خسارة المشروع = (50%) (8% -2%) = 3%

% خسارة العميل الكلية = 2% + 3% = 5%

حاصل خسارة العميل الكلية = (5%) (5000) = 250 دينار

يتضح من حالة تحقيق المشروع اية خسائر، ان نصيب العميل في حالة تعامله مع البنك الاسلامي هي أقل مما هي في تعامله مع البنك التجاري.

ب- في حالة تحقيق المشروع لارباح تبلغ (8% ، 14%).

1- تحقيق المشروع ربحاً (8%).

- <u>مع البنك التجاري:</u>

% أرباح العميل الكلية = % أرباح المشروع - % الفائدة.

= 8% - 14% = -6%

بمعنى ان العميل يحقق خسارة نسبتها(6%) ، اذ أن الارباح المتحققة للمشروع لا تكفي لتغطية فائدة القرض البالغة (14%).

حاصل الخسارة = (6%) (5000) = 300 دينار

- <u>مع البنك الاسلامي:</u>

% ارباح العميل الكلية = % مقابل عمله + % من الارباح المتبقية

% مقابل عمله = (25%) (8%)

% من الارباح المتبقية = (50%) (8% -2%) = 3%

% ارباح العميل الكلية = 2%0 + 3% = 5%

حاصل ارباح العميل = (5%) (5000) = 250 دينار

2- تحقيق المشروع ربحاً (14%).

- <u>مع البنك التجاري:</u>

% أرباح العميل الكلية = % أرباح المشروع - % الفائدة

= 14% - 14% = صفرا

بمعنى ان الارباح المتحققة للمشروع غطت تكاليف القرض ، دون ان يتبقى للعميل أية نسبة من تلك الارباح.

- <u>مع البنك الاسلامي :</u>

% ارباح العميل الكلية = % مقابل عمله + % من الارباح المتبقية

% مقابل عمله = (5%) (14%) = 3.5%

% من الارباح المتبقية = (50%) (14% -3.5%) = 5.25%

% ارباح العميل الكلية = (3.5%) + (5.25%) = 8.75%

حاصل ارباح العميل = (8.75%) (5000) = 437.5 دينار

يتضح من حالة تحقيق المشروع للارباح ان العميل مع البنك التجاري لن يحقق أية أرباح ما دامت نسبة الربح التي يحققها المشروع دون نسبة الفائدة على القرض ، في حين ان العميل مع البنك الاسلامي يحقق أرباحا فعلية.

نخلص مما سبق الى ان الاساس الذي تقوم عليه البنوك الاسلامية في توظيف الاموال على اساس المشاركة في الارباح والخسائر أفضل مما هو متبع في البنوك التجارية ، والمعتمد على سعر الفائدة الثابت والمحدد مسبقا . والجدول رقم(1)، يبين حصة العميل من الارباح والخسائر في تعامله مع البنك التجاري والبنك الاسلامي ، عند مواقف متباينة من الارباح والخسائر الموضحة في المثال السابق.

جدول رقم (1)

حصة العميل من الارباح والخسائر عند مواقف متباينة من الارباح والخسائر التي يحققها المشروع نتيجة تمويله من البنك التجاري والبنك الاسلامي كل على حده بمبلغ خمسسة ألاف دينار أردني

الارباح /الخسائر المتحققة للمشروع (%)	البنك التجاري		البنك الاسلامي	
	الارباح /الخسائر (%)	النتيجة (دينار)	الارباح /الخسائر (%)	النتيجة (دينار)
خ 16	خ 30	خ 1500	خ 10	خ 500
خ 8	خ 22	خ 1100	خ 5	خ 250
ر 8	خ 6	خ 300	ر 5	ر 250
ر 14	صفر	صفر	ر 8.75	ر 437.5

- ملاحظة : (ر : ربح ، خ : خسارة).

لقد ترتب على قيام البنوك الاسلامية بتوظيف الاموال على اساس المشاركة في الارباح والخسائر، ومن خلال القنوات التمويلية والاستثمارية المختلفة آثار اقتصادية على مجمل النشاط الاقتصادي ، وهذا ما سنبينه في المبحث التالي ان شاء الله.[17]

---

[17] هذا المثال على مستوى الأفراد

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للبنوك الاسلامية

ان قيام البنوك الاسلامية بتجميع الاموال والمدخرات وتوجيهها الى مختلف فروع النشاط الاقتصادي من خلال الاساليب التمويلية الاستثمارية المتنوعة يؤدي الى تشجيع النمو الاقتصادي.

وحتى يتضح هذا ، فسنتناول اثر البنوك الاسلامية على بعض من المتغيرات الاقتصادية الهامة كالادخار ، والاستثمار ، والتجارة الخارجية ، من ناحية نظرية .

أولا : أثر البنوك الاسلامية على الادخار

لقد استطاعت البنوك الاسلامية حشد وجذب المزيد من المدخرات واستقطابها لفئات كانت تمتنع عن ايداع اموالها لدى البنوك التجارية ، وهي بذلك تكون قد قامت بادخال تلك الاموال الى دائرة النشاط الاقتصادي بعد ان كانت مكتنزة ومعطلة ، وقد انعكس ذلك على زيادة الادخار المصرفي [18]وهو ما تؤكده هذه الدراسة في المبحث الاول من الفصل الثالث.[19]

ثانيا : أثر البنوك الاسلامية على الاستثمار

تقوم البنوك الاسلامية بدور ايجابي في الاستثمار ، اذ انها اوجدت وسائل استثمارية جديدة على اساس المشاركة في الربح والخسارة ، وهذا يتطلب منها ان تتوجه في استثمارها نحو فرص الاستثمار المجزية والبحث عن مشاريع ذات جدوى اقتصادية بدلا من التركيز على تمويل مشاريع تقليدية تستند الى مقدرة العميل المالية كما هو الحال عند منح القروض من البنوك التجارية.

فالبنوك التجارية سواء اكانت نتيجة المشروع ربحا أم خسارة فانها تشترط سداد القرض كاملا، مضافا اليه مبلغ الفائدة . في حين ان البنوك الاسلامية بمشاركتها للعميل في الارباح والخسائر تطلب بذل اقصى جهد في سبيل انجاح المشروعات التي تشارك بها ، بعد دراسة الجدوى الاقتصادية لتلك المشروعات.

ان قيام البنوك الاسلامية باستقطاب فئات جديدة من رجال الاعمال والمستثمرين المالكة للكفاءة والمقدرة على العمل والانتاج المفتقرة الى المال،وبنفس الوقت تمتنع عن الاقتراض من البنوك التجارية لاسباب دينية، وبذلك تكون هذه البنوك قد ساهمت في زيادة حجم الاستثمارات الحقيقية في المجتمع، اضافة لزيادة الطاقة الانتاجية الفعلية للمجتمع وايجاد فرص عمل.

---

[18]- جمال محمد صلاح ، دور البنوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (عمان، البنك المركزي الاردني،1991)،ص(10). وسيشار اليه لاحقا:جمال محمد،دور البنوك الاسلامية، ص.

[19]- ص(42).

ثالثا : أثر البنوك الاسلامية في التجارة الخارجية

لا تستطيع اي دولة ان تعيش بمعزل عن دول العالم في ظل غياب قدرة الدول منفردة على انتاج كل ما تحتاجه من سلع وخدمات ، الامر الذي ترتب عليه قيام التبادل التجاري الدولي او ما يعرف بالتجارة الخارجية.وقد ترتب على قيام هذا التبادل وجود تيارين من التدفقات هما تيار السلع والخدمات من جهة ، وتيار اثمان هذه السلع والخدمات من جهة اخرى،حيث تقوم البنوك اسلامية كانت ام تجارية في تسهيل وتيسير هذه التدفقات.

فالبنوك الاسلامية استطاعت ان توفر التمويل الحلال لعمليات التبادل التجاري الدولي خاصة للتجار الذين كانوا لا يستسيغون التعامل مع البنوك التجارية لاسباب دينية في هذا المجال، بذلك تكون البنوك الاسلامية قد رفدت الاقتصاد المحلي بخبرة هؤلاء التجار فيما يقومون به من عمليات تبادل تجاري تعود بالنفع العام على المجتمع ككل.

وتساهم البنوك الاسلامية في تمويل التجارة الخارجية بواسطة فتح الاعتمادات المستندية الممولة كليا او جزئيا . كما تقوم البنوك الاسلامية باصدار خطابات الضمان المصرفية ، والحوالات ، واصدار الشيكات المصرفية ، التي تمثل في مجملها ادوات مصرفية من شأنها حفظ تسوية الحقوق والالتزامات المترتبة للعملاء او عليهم تجاه الاخرين.

كما وان للبنوك الاسلامية اثارا اجتماعية اذ ان الاسس النظرية التي تقوم عليها هذه البنوك ، اضافة لاساليب العمل المتبعة لديها تتضمن اعتبارات اجتماعية هامة، فاسلوب البنوك الاسلامية في العمل واعتمادها على مشاركة الجهد البشري كوسيلة للتمويل والاستثمار يؤدي الى آثار اجتماعية هامة تنعكس على رفع المستوى الاجتماعي للافراد ، وتقلل الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع.[20] ورغم ما تقدم من بيان لدور البنوك الاسلامية- سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية- فانه يؤخذ عليها عدم قيامها بالدور التنموي المأمول منها وما ذلك الا لاسباب ومعوقات سنبينها في المبحث التالي.

المبحث الرابع : المعوقات التي تواجه البنوك الاسلامية

رغم ما حققته البنوك الاسلامية من نجاح تمثل في قدرتها على حشد المدخرات وتوظيفها في قنوات استثمارية مختلفة بعيدا عن الربا فما يزال يقف في وجه هذه البنوك الكثير من المعوقات الامر الذي يتطلب تكاتف جهود الخيريين من ابناء الامة الاسلامية من ذوي الاختصاص في هذا الشأن بوضع الخطط والاستراتيجيات لازالة تلك المعوقات.

---

[20]- الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية، ج6، ط1 ،(ب.م ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، 1982) ، ص(150) ، وسيشار اليه لاحقا : الاتحاد الدولي ، الموسوعة،ص

ويمكن تصنيف هذه المعوقات باعتبار مصادرها الى معوقات داخلية نابعة من البنوك الاسلامية ذاتها ، ومعوقات خارجية لا يد للبنوك الاسلامية في وجودها بل جاءت كنتيجة لوجود البنوك الاسلامية في ظل اقتصاد قائم على الفائدة.

وتتمثل اهم المعوقات الخارجية في البيئة المصرفية التي تعمل فيها البنوك الاسلامية ، حيث يؤخذ على هذه البيئة سيطرة نظام الفائدة كمحفز رئيسي للنشاط الاقتصادي .فالبنوك الاسلامية جزء من النظام المصرفي الذي تعمل فيه ، وتطبق الاسس والقواعد المعمول بها بما لا يتعارض مع القواعد الشرعية . ورغم ان هذه البنوك تأسست وفق قوانين خاصة بها لكنها بقيت خاضعة لكثير من القوانين الوضعية كقانون الشركات والقانون التجاري ، وغيرها من التشريعات المصرفية التي وضعت لتلائم العمل المصرفي الربوي.

وأدل مثال على المعوقات الخارجية هو قصور تعليمات وقوانين البنوك المركزية عن توفير السيولة[21] ، عند حاجة البنوك الاسلامية لها . مثال ذلك عدم استفادة هذه البنوك من البرامج الخاصة بتشجيع الاستثمار والتصدير واعادة الخصم [22] وقد دفع هذا الامر البنوك الاسلامية عند تخطيطها لمواردها واستخداماتها الى الاحتفاظ بسيولة مرتفعة لمواجهة الطوارىء ، وانعكس ذلك سلبا على حجم الاستثمار وتنويعه و بالتالي انخفضت ربحية هذه البنوك مقارنة بما هي عليه في البنوك التجاري.

اما فيما يتعلق بالمعوقات الداخلية ، فتتمثل في عدم توفر الاجهزة والموظفين المدربين وذوي الاختصاص باعمال البنوك الاسلامية .فقد اخفقت بعض المؤسسات المصرفية في اعمالها نتيجة لسوء الادارة ونقص الكفاءة في العمل.

خلاصة القول ان البنوك الاسلامية تعاني من مشاكل ومعوقات تحول دون قيامها بالدور المأمول منها ويمكن تلخيص اهم هذه المشاكل والمعوقات- داخلية كانت ام خارجية- فيما يلي:-

1- البيئة والقوانين الوضعية التي تعمل في ظلها البنوك الاسلامية ، بعبارة اخرى غياب تطبيق الاسلام كمنهج ونظام حياة شامل.

21- يقصد بالسيولة احتفاظ البنك بجزء من موجوداته بشكل سائل لمواجهة طلبات العملاء . للمزيد حول هذا ، انظر :- محمود عساف،ادارة المنشآت المالية، ط2 ، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1976)، ص ص(129-138).

22- اتحاد المصارف العربية ، المصارف الاسلامية ، (اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 1989) ، ص(18).وسيشار اليه لاحقا : اتحاد المصارف ، المصارف الاسلامية ، ص

2- عدم توفر الكفأءآت والخبرات في مجال العمل المصرفي الاسلامي حيث لم يمض على انشاء البنوك الاسلامية اكثر من عقدين من الزمن فهي تجربة حديثة بحاجة الى فترة زمنية اطول للحكم على نجاحها وهذا يتطلب ابتكار ادوات ووسائل مصرفية جديدة تتمشى مع متطلبات العمل المصرفي. ومن هذه الادوات سندات المقارضة وسندات واذونات الخزينة المخصصة للاستثمار الاسلامي ، والتي تمثل بديلا لسندات الدين العام المستندة الى سعر الفائدة[23](1)

3- قوانين وانظمة وتعليمات البنوك المركزية والتي وضعت منسجمة مع العمل المصرفي القائم على اساس سعر الفائدة ، مما يعني حرمان البنوك الاسلامية من خدمات وتسهيلات هذه البنوك ، فالبنوك الاسلامية تقوم بأيداع جزء من ودائعها كاحتياطي نقدي لدى تلك البنوك بدون مقابل.

والحق ان معالجة مثل هذه المشكلات والمعوقات انما ياتي في الدرجة الاولى من خلال تطبيق الاسلام كليا ، كمنهج شامل ونظام حياة. اضافة لقيام ادارات البنوك الاسلامية مجتمعة ، ومنفردة على حد سواء باجراء المزيد من الاتصالات مع ادارات البنوك المركزية التي تعمل البنوك الاسلامية تحت رقابتها بهدف توضيح ما هية عمل وطبيعة البنوك الاسلامية ، الامر الذي سيترتب عليه تفهما اكبر من قبل ادارات البنوك المركزية لحاجة البنوك الاسلامية لتشريعات مصرفية تتوافق وطبيعة عملها.

كما وانني ارى ان قيام البنوك الاسلامية بالتعاون فيما بينها ومن خلال الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، بانشاء معاهد التدريب المتخصصة في العمل المصرفي الاسلامي ، بغية توفير الكفاءات المؤهلة والمدربة القادرة على مواكبة متطلبات العمل المصرفي وتطوره.

[23] اتحاد المصارف ، المصارف الاسلامية ، مرجع سابق، ص ص(161- 162)

خلاصة الفصل الاول

لقد تناولنا في هذا الفصل دور البنوك الاسلامية في النشاط الاقتصادي ، وقد خلصنا الى الملاحظات التالية:ـ

1- تقوم البنوك الاسلامية بوظيفتين اساسيتين هما : قبول الودائع النقدية ، وتوظيف هذه الودائع في قنوات استثمارية متنوعة وفقا لاحكام وقواعد الشريعة.

2- قيام البنوك الاسلامية بتوظيف الاموال على اساس المشاركة في الارباح والخسائر له مردود اقتصادي واجتماعي افضل منه في حالة قيام البنوك التجارية (الربوية) بتوظيف الاموال من خلال اقراضها بفائدة محددة سلفا.

3- للبنوك الاسلامية دور بارز في النشاط الاقتصادي ، ففي مجال الادخار استطاعت البنوك الاسلامية زيادة حجم الادخار المصرفي باستقطابها فئات جديدة لم تكن تتعامل المشروعات الاستثمارية بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات ، بذلك تكون قد ساهمت في زيادة حجم الاستثمار الحقيقي في المجتمع ، وبالتالي زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع . كما استطاعت البنوك الاسلامية ان توفر التمويل الحلال لفئات كانت تمتنع عن التعامل مع البنوك التجارية.

4- رغم الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تؤديه البنوك الاسلامية ، فأن قيامها بذلك بشكل فعال او كما هو مأمول منها يصطدم بمشاكل ومعوقات داخلية وخارجية، كنقص الخبرة والكفاءة في العمل المصرفي ، ووجود هذه البنوك في بيئات مصرفية ائمة على اساس الفائدة ، اضافة لغياب تطبيق الاسلام كنظام ومنهج شامل للحياة.

الفصل الثاني

اعمال وخدمات البنك الاسلامي الاردني

في ضوء الشريعة الاسلامية

يقوم البنك الاسلامي الاردني في سبيل تحقيق غاياته بالاعمال التي تمكنه من ذلك عن طريق ممارسة عدد من الاعمال والخدمات المصرفية ، وفق احكام وقواعد الشريعة الاسلامية، شانه في ذلك شان البنوك الاسلامية الاخرى ، وقد تناول العديد من الباحثين شرعية تلك الاعمال والخدمات المصرفية.(1)

لذا فسيكون حديثنا في هذا الفصل عن شرعية اعمال وخدمات البنك الاسلامي الاردني من خدمات مصرفية تقليدية ، كقبول الودائع النقدية ، وخدمات الاوراق التجارية والمالية وغيرها من الخدمات . اضافة للخدمات الاجتماعية كالقرض الحسن ، وانشاء الصناديق المخصصة للغايات الاجتماعية المعتبرة . مختتما الحديث عن اساليب التمويل والاستثمار المطبقة في البنك ، كبيع المرابحة للامر بالشراء ، والمضاربة ، والمشاركة.

---

(1) انظر على سبيل المثال :

- سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية ، ط1 ، (ب.م ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، 1976) ، وسيشار اليه لاحقا : سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، ص.
- رمضان حافظ ، المعاملات المصرفية والبديل عنها في الشريعة الاسلامية ، (مصر ، دار الهدى للطباعة والنشر،1978م).
- نور الدين عتر ، المعاملات المصرفية الربوية وعلاجها في الاسلام، ط2 ، (بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1978م).
- مصطفى الهمشري ، الاعمال المصرفية والاسلام ، (القاهرة الشركة المصرية للطباعة والنشر ، ب.ت) ، وسيشار اليه لاحقا : الهمشري ، الاعمال المصرفية ، ص.
- عبدالله العبادي ، موقف الشريعة من المصارف الاسلامية المعاصرة ، ط1 ، (القاهرة ، ب.ن ، 1982م) ، وسيشار اليه لاحقا : العبادي ، موقف الشريعة ، ص.

المبحث الاول : الاعمال والخدمات المصرفية

يقوم البنك الاسلامي الاردني سواء لحسابه او لحساب غيره في داخل المملكة وخارجها بجميع اوجه النشاط المصرفي المعروفة او المستخدمة مما يمكن للبنك ان يقوم به في نطاق التزامه باحكام وقواعد الشريعة الاسلامية.

وسيكون الحديث فيما يقدم البنك الاسلامي الاردني من خدمات مصرفية على ضوء الشريعة؛ كقبول الودائع النقدية، وخدمات الاوراق المالية والتجارية ، وتحويل النقود ، وبيع وشراء العملات ، اضافة لاصدار خطابات الضمان المصرفية ، وفتح الاعتمادات المستندية.

المطلب الاول : قبول الودائع النقدية (تعريفها، انواعها ، تكييفها)

اولا : تعريف الوديعة النقدية (لغة واصطلاحا)

الوديعة في اللغة بمعنى " اودعته مالا ليحفظه وديعة" [1]والوديعة في اصطلاح الفقهاء "المال المدفوع الى من يحفظه بلا عوض" [2] اما في العرف المصرفي فهي: "اتفاق يدفع المودع بمقتضاه مبلغا من النقود بوسيلة من وسائل الدفع المختلفة ، ويترتب على ذلك ايجاد وديعة تحت الطلب او لاجل يحدد بالاتفاق بين الطرفين ، وينشا عن تلك الوديعة التزام مصرفي بدفع مبلغ معين من وحدات نقدية للمودع او لامره عند الطلب او حينما يحل الاجل.[3]

ثانيا : انواعها

يقبل البنك الاسلامي الاردني الودائع النقدية ، وذلك على اساس تسجيلها في حسابات مصرفية تبعا للتقسيمات التالية: [4]

1- حسابات الائتمان : وهي الودائع النقدية التي يتسلمها البنك على اساس تفويضه باستعمالها ، وله غنمها وعليه غرمها ، دون ان تكون مقيدة باي شرط عند السحب او الايداع ، وتشمل نوعين من الحسابات هما : الحسابات الجارية ، وحسابات تحت الطلب.

---

(1) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي ، القاموس المحيط ، ط4 ، (ب.م ، مطبعة دار المامون ، 1938) ، باب العين ، فصل الواو، وسيشار اليه لاحقا : الفيروز ابادي ، القاموس المحيط .

(2) تقي الدين الفتوحي ، منتهى الارادات ، ج1 (ب.م ، دار الجيل للطباعة والنشر ، 1961) ، ص(536) .

(3) الاتحاد الدولي ، الموسوعة ، مرجع سابق ، ج5 ، مج1 ،ص ص (122- 182).

(4) مؤسسة ال البيت ، خطة الاستثمار في البنوك الاسلامية : الجوانب التطبيقية والقضايا والمشكلات ، (عمان ، مؤسسة ال البيت، 1990) ، ص ص (445- 465)

فالحسابات الجارية هي الحسابات التي تكون مهيئة للسحب والايداع بلا قيد او شرط، ويسمح فيها باستعمال الشيكات وغيرها من وسائل السحب والتصرف بالحساب وذلك ضمن حدود الرصيد الجاهز للاداء . واما الحسابات تحت الطلب فهي الحسابات التي تاخذ حكم الحسابات الجارية ، من حيث قابليتها للسحب والايداع ، بلا قيد او شرط ولكن دون ان يكون مسموحا فيها باستعمال الشيكات عند السحب انما يشترط حضور العميل او وكيله المفوض للتصرف بالحساب.

ان الاموال المودعة في حساب الائتمان لدى البنك الاسلامي الاردني هي اموال مفوضة للاستعمال والرد عند الطلب وهي لا تشارك باية نسبة في ارباح الاستثمار ولا تتحمل مخاطرة ولا يقوم البنك بدفع اية مبالغ لاصحاب هذه الحسابات ، بل يتقاضى من اصحابها مبلغا بسيطا يتمثل في النفقات والمصاريف التي تترتب للبنك جراء قيامه بمتابعة القيود والسجلات واصدار الكشوفات لتلك الحسابات. (1)

2 حسابات الاستثمار ، وهي الودائع النقدية التي يتسلمها البنك الاسلامي الاردني من اصحابها الراغبين في استثمارها بهدف الحصول على الربح . وتشمل نوعين من الحسابات هما : حسابات الاستثمار المشترك ، وحسابات الاستثمار المخصص.

فحسابات الاستثمار المشترك ، هي الودائع النقدية التي يقوم البنك الاسلامي الاردني بتسلمها من الراغبين بمشاركته فيما يقوم به من تمويل واستثمار منظم بشكل متعدد ومستمر ، على اساس حصول اصحابها على نسبة معينة من الربح المتحقق سنويا . وتقسم حسابات الاستثمار المشترك الى ثلاثة انواع هي : التوفير ، ولاشعار، ولاجل.

أ- حسابات االتوفير وهي: الحسابات التي تهدف الى تشجيع صغار المستثمرين على المشاركة في عمليات الاستثمار عن طريق السماح لهم بالايداع والسحب.ويخضع الرصيد المسموح بايداعه في حساب التوفير للحد الاعلى الذي تقرره الادارة العامة للبنك،وتكون مشاركة حسابات التوفير في نتائج ارباح الاستثمار بما يساوي نسبة (50%)من المعدل السنوي للرصيد الذي يكون داخلا في الحساب.

ب- حسابات الاشعار وهي : الودائع التي ترتبط باجل محدد ومعين ، ويجوز سحبها كليا او جزئيا قبل نهاية الاجل المحدد ثلاثة اشهر بشرط تقديم صاحب الحساب اشعارا خطيا للبنك قبل السحب ، وتشارك هذه الودائع في ارباح الاســــتثمار بما يساوي (70%) من المعدل السنوي للرصيد.

---

(1) قانون البنك الاسلامي الاردني رقم 62 لسنة 1985، ص(4) ، وسيشار اليه لاحقا : قانون البنك الاسلامي ، ص .

- الفتاوى الشرعية : نشرة اعلامية صادرة عن البنك الاسلامي الاردني ، رقم (4) ، لسنة 1984، ص ص(16- 20).

ج- حسابات الاجل وهي : الودائع التي ترتبط باجل معين ومحدد ، ولا يجوز سحبها كليا او جزئيا قبل انقضاء المدة المحددة لها، وغالبا ما تتراوح بين ثلاثة اشهر كحد ادنى الى اثني عشر شهرا كحد اعلى ، وتشارك في ارباح الاستثمار بما يساوي (90%) من المعدل السنوي للرصيد.

اما حسابات الاستثمار المخصص ، فهي الودائع النقدية التي يتسلمها البنك من الراغبين في استثمارها في مشروع معين او غرض محدد على اساس حصول البنك على حصة من الربح ودون ان يتحمل الخسارة الناشئة بدون تعد او تفريط ، حيث يكون البنك بمثابة الوكيل عن اصحابها في العمل والاشراف على تنفيذ المشاريع التي ينصح العملاء للاستثمار بها بعد اعداده لدراسات الجدوى الاقتصادية لتلك المشروعات والتاكد من قدرتها على تحقيق الارباح ، ولا يستطيع صاحب هذا الحساب من سحب وديعته الا في نهاية المشروع[1]

ثالثا : تكييفها الشرعي[2]

ان الاموال المودعة في حسابات الائتمان لا تاخذ صفة الوديعة بالمعنى الفقهي ، اذ تبين لنا من خلال الحديث عن انواعها ان البنك الاسلامي الاردني مفوض باستعمالها حيث يخلطها بغيرها من الاموال ، ويردها عند الطلب دون قيد او تاخير ، وعلى ذلك تاخذ الاموال المودعة في حسابات الائتمان حكم القرض ، ويجري عليها ما يجري على القرض من الضمان ورد المثل.

اما الاموال التي يتقبلها البنك الاسلامي في حسابات الاستثمار فتاخذ حكم المضاربة، التي سنتحدث عنها في المبحث الثالث من هذا الفصل.[3]

---

(1) قانون البنك الاسلامي ، مرجع سابق ، ص(4).

(2) مصطفى كمال ، البنوك الاسلامية ، مرجع سابق ،ص ص (66- 75).

- سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق ص ص(287- 292).
- العبادي ، موقف الشرعية ، مرجع سابق ، ص ص(198- 207)
- عبدالله الطيار ، البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق ، (جدة ، نادي القصيم ، 1408 هـ) ، ص ص(130- 133) وسيشار اليه لاحقا : الطيار، البنوك الاسلامية ، ص.
- الهمشري ، الاعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص(177).

(3) ص(31).

المطلب الثاني : خدمات الاوراق المالية (تعريفها ، تكييفها)

اولا : تعريفها

يقصد بالاوراق المالية " الاسهم والسندات التي تطرحها الشركات المساهمة ، والمؤسسات الكبرى للاكتتاب العام من قبل الجمهور". (1)

وينبغي الاشارة هنا الى ان البنوك الاسلامية تتعامل بالاسهم دون السندات ، وذلك لحرمة التعامل بالفائدة اخذا او عطاء ، اذ ان السندات تتحصل على فائدة ربوية ، في شكل نسبة مئوية ثابتة (2)

يقوم البنك الاسلامي الاردني بتقديم جملة من الخدمات لعملائه ممن يتعاملون بالاوراق التجارية ، وتتمثل هذه الخدمات بحفظها وتحصيل ارباحها ، وبيعها وشرائها نيابة عن الغير ، اضافة لادارة عمليات الاكتتاب بها(3)

يقوم البنك الاسلامي الاردني بحفظ الاوراق المالية من خلال تمكين العملاء من الاستفادة من خدمة تاجير الصناديق الحديدية ، وسنتحدث عن ذلك في المطلب الثالث من هذا المبحث وقد يعمد العميل للبنك بحفظ ما لديه من اوراق مالية بغية تحصيل الارباح المتحققة لهذا العميل، ويحصل البنك نظير ذلك على اجر .

اما فيما يتعلق ببيعها وشرائها فان البنك يعتبر وسيطا في تنفيذ رغبة عملائه في ذلك من خلال ما يقوم به من دور البائع والمشتري في سوق عمان المالي ، ويحصل لقاء هذه الوساطة على اجر.

---

(1) احمد النمري ، مبادىء في العلوم المصرفية ، (عمان ، البنك المركزي ، 1981) ، ص (233) ، وسيشار اليه لاحقا : النمري ، مبادىء في العلوم المصرفية ، ص.

(2) مصطفى كمال ، البنوك الاسلامية ، مرجع سابق ،ص (132).

- الطيار، البنوك الاسلامية ، مرجع سابق، ص(161).

(3) مقابلة شخصية مع السيد مدير البنك الاسلامي الاردني ، فرع اربد شارع بغداد بتاريخ 1992/11/8م.

واما فيما يتعلق بدفع الكوبونات نيابة عن الشركات ، فان البنك الاسلامي الاردني يقوم بهذه الخدمة ، بناءا على طلب من الشركات التي يكون عدد المساهمين بها كبيرا توفيرا للجهد والوقت على هذه الشركات ، فيقوم البنك بتوزيع تلك الارباح المتحققة للمساهمين ، وياخذ لقاء ذلك اجرا من تلك الشركات.

اما خدمة ادارة الاكتتاب في الاوراق المالية نيابة عن الشركات فتتمثل بقيام البنك الاسلامي الاردني وبناءا على طلب الشركات المساهمة بطرح اسهم هذه الشركات للجمهور ، ويحصل البنك على اجر نظير ذلك.

ثانيا : تكييفها الشرعي[1]

تكيف خدمات الاوراق المالية على اساس الوكالة باجر[2]، وهي جائزة ذلك ان البنك الاسلامي حينما يقوم بتقديم تلك الخدمات انما يقوم بتقديمها نيابة عن العملاء كافراد او شركات ويستحق لقاء هذه الانابة الاجر لما يقوم به من جهد لذلك .

المطلب الثالث : تاجير الصناديق الحديدية (تعريفها ، تكييفها)

اولا : تعريفها

هي عبارة عن صناديق معدنية تكون داخل مبنى البنك في غرفة محصنة يستخدمها العميل في حفظ اشيائه الثمينة والهامة من مجوهرات ووثائق بعيدا عن الضياع والسرقة وتهدف البنوك من هذه الخدمة بناء جسور الثقة المتبادلة مع العملاء.

ويقدم البنك الاسلامي الاردني هذه الصناديق باحجامها المتنوعة الصغيرة والوسط والكبيرة لقاء اجر معين يتناسب مع حجم الصندوق الذي يختاره العميل.[1]

---

(1) مصطفى كمال ، البنوك الاسلامية ، مرجع سابق ،ص ص (131 137).

- الطيار، البنوك الاسلامية ، مرجع سابق، ص ص)163 164).

(2) الوكالة : اقامة شخص جائز التصرف لاخر مثله مقامه في تصرف مملوك له ، معلوم قابل للنيابة.

- عبد الرحمن الجزيري ، الفقه على المذاهب الاربعة ، ج3 ، ط3 (بيروت ، دار احياء التراث العربي ، ب.ت) ،ص(167) ، وسيشار اليه لاحقا : الجزيري ، الفقه على المذاهب الاربعة ، ص.

(3) مقابلة شخصية مع السيد بسام طلفاح ، قسم الودائع البنك الاسلامي الاردني ، فرع اربد ، شارع بغداد ، بتاريخ 1992/12/3

ثانيا : تكييفها الشرعي

ان هذه الخدمة تنطوي على عمليتين متداخلتين هما : الايجار والايداع[1]ذلك ان العميل يقوم بايداع اشيائه الثمينة في الصندوق، بعد ان يكون قد استاجر ذلك الصندوق . وقد اجاز العلماء عقدي الاجارة والايداع ، كما تنقل كتب الفقه[2]

المطلب الرابع : خدمات الاوراق التجارية (تعريفها ، تكييفها)

اولا : تعريفها

تعرف الورقة التجارية بانها صكوك ثابته قابلة للتداول تمثل حقا نقديا وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع او بعد اجل قصير ، ويجري العرف على قبولها كاداة للوفاء[3]وتشمل الاوراق التجارية الكمبيالة والسند الاذني ، والشيك.[1]

---

(1) سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق ص (340).
- العبادي ، موقف الشرعية ، مرجع سابق ، ص (326)
- مصطفى كمال ، البنوك الاسلامية ، مرجع سابق ،ص ص (66- 75).
- الطيار، البنوك الاسلامية ، مرجع سابق، ص ص(154- 157).

(2) ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، ط2 ، ج6 ، (مصر مطبعة مصطفى البابي ، 1966) ، ص(3)
- محمد عليش ، شرح فتح الجليل ، (مصر المطبعة الكبرى ، 1374هـ) ص(152).
- عبد الحميد الشرواني ، تحفة المحتاج ج6 ، (ب.م ، ب.ن ، ب.ت)، ص(121).
- ابن قدامه ، الكافي ، ج2 ، (دمشق ، المكتب الاسلامي ، ب.ت) ص(310)، وسيشار اليه لاحقا : ابن قدامه ، الكافي ص.

(3) مصطفى كمال ، الاوراق التجارية ، ط5 ، (القاهرة ، مطبعة مصر ، ب.ت) ، ص(9).

(4) يقصد بالكمبيالة : صك يامر فيه الساحب شخصا يسمى المسحوب عليه بدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ معين او لحامل الصك (المستفيد).
- السند الاذني : صك يتعهد فيه شخص (المحرر) بدفع مبلغ معين بتاريخ معين لشخص آخر (المستفيد).
- الشيك : هو صك يامر فيه الساحب المسحوب عليه بدفع مبلغ معين من النقود من حساب لديه اما للساحب نفسه واما لشخص آخر او لحاملة . انظر : نفس المرجع السابق، ص ص(9- 11).

يقوم البنك الاسلامي الاردني بتحصيل الاوراق التجارية لصالح العملاء ، اذ يقوم العميل بتظهير الورقة للبنك تظهيرا توكيليا ، فيصبح البنك وكيلا للعميل في تحصيل ما يقدم من اوراق تجارية ، ويحصل البنك على عمولة نظير هذه الخدمة.

ثانيا : تكييفها الشرعي[1]

وتكيف هذه الخدمة فقهيا على اساس عمليتين هما : الايداع والوكالة.واما فيما يتعلق بالعمولة التي يحصل عليها البنك نظير هذه الخدمة فهي جائزة شرعا باعتبارها اجرا.

المطلب الخامس : تحويل النقود (تعريفها ، تكييفها)

اولا : تعريفها

تحويل النقود عبارة عن عملية نقل النقود او ارصدة الحسابات من حساب الى حساب داخل البنك نفسه او الى فرع اخر او الى حساب في بنك اخر في نفس البلد ، او بلد اخر . اضافة الى ما يتصل بهذه العملية من تحويل العملة المحلية الى العملة الاجنبية . وتحصل البنوك لقاء ذلك على عمولة[2]. ومنها البنك الاسلامي الاردني الذي يقوم بتقديم هذه الخدمة للعملاء لقاء عمولة محدودة بغض النظر عن قيمة التحويل[3].

ثانيا : تكييفها الشرعي[4]

ان عملية تحويل النقود يبرز فيها صورة الوكالة باجر وهي جائزة شرعا . حيث يقوم البنك بهذه الخدمة نيابة عن الغير لقاء اجر معين يتفق عليه مع العميل.

---

(1) سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق ،ص(371) .
- العبادي ، موقف الشريعة ، مرجع سابق ص ص (321- 324)
- مصطفى كمال، البنوك الاسلامية، مرجع سابق ، ص ص(118- 123)
- الطيار، البنوك الاسلامية ، مرجع سابق، ص ص(135- 146)

(2) الجزيري ، الفقه على المذاهب الاربعة ، مرجع سابق،ج3، ص(167)

(3) مصطفى كمال، البنوك الاسلامية، مرجع سابق ، ص ص(125- 126)

(4) مقابلة شخصية مع السيد خالد كحيل ، قسم الكفالات والحوالات والاعتمادات ، البنك الاسلامي الاردني ، فرع اربد شارع بغداد بتاريخ 1993/1/7م.

المطلب السادس : بيع وشراء العملات (تعريفها ، تكييفها)

اولا : تعريفها

تقوم البنوك ببيع وشراء العملات الاجنبية بسعر صرف ثابت او متغير ، وموحد او متنوع ، مقدم مباشرة او عن طريق وسيط معياري كالذهب او الدولار او حقوق السحب الخاصة . وغالبا ما تقوم البنوك الاسلامية ببيع وشراء العملات على اساس السعر الحاضر(1) بمعنى قيام البنك باجراء عملية البيع او الشراء في الوقت الحاضر على اساس سعر البيع والشراء يوم اجراء العملية . ويتمثل عائد البنوك من عملية بيع وشراء العملات في هامش الربح الناتج عن الفرق بين سعر بيع وشراء العملات الاجنبية.

يقوم البنك الاسلامي الاردني بهذه الخدمة ، فيبيع ويشتري العملات الاجنبية على اساس السعر الحاضر ، والمحدد مسبقا من البنك المركزي الاردني(2)

ثانيا تكييفها الشرعي.

ان عملية بيع وشراء العملات الاجنبية هي بمثابة عملية صرف ، وقد تطرق اليها الفقهاء في كتبهم ، ومن هؤلاء الفقهاء ابن قدامة حيث يقول : " ان عملية المصارفة هي بيع الاثمان بعضها ببعض(3)وقد وضع الفقهاء جملة من الشروط كالتساوي في البدلين والحلول والتقابض في مجلس العقد في بيع الجنس بجنسه ، اما اذا كان بيع الجنس بجنس اخر فينبغي التساوي في البدلين ويبقى الحلول والتقابض قائمين(4)وعلى ذلك فان عملية بيع وشراء العملات الاجنبية التي يقوم بها البنك الاسلامي الاردني جائزة شرعا.

---

(1) مصطفى كمال، البنوك الاسلامية، مرجع سابق ، ص (138)

اما فيما يتعلق بالبيع على اساس السعر المستقبلي والذي يتمثل في اتفاق البنك والعميل على اجراء عملية البيع بسعر يحدد مستقبلا- قد يكون اقل او اكثر من السعر الحاضر . وهذا البيع غير جائز شرعا لتضمنه شبهة الربا. انظر: سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق ، ص ص (353- 357)

(2) مقابلة شخصية مع السيد خالد كحيل ، البنك الاسلامي الاردني ، اربد ، شارع بغداد ، بتاريخ 1993/1/7م.

(3) عبدالله بن احمد بن قدامه ، المغني ، ج4 ،)القاهرة ، مكتبة القاهرة ، ب.ت (ص)59(. وسيشار اليه لاحقا : ابن قدامه ، المغني ، ص.

(4) الجزيري ، الفقه على المذاهب الاربعة ، مرجع سابق،ج3، ص ص(270- 271)

المطلب السابع : الاعتماد المستندي (تعريفه ، تكييفه)

اولا : تعريفه

يعرف الاعتماد المستندي بانه : " تعهد صادر من البنك بناء على طلب العميل (الامر) لصالح الغير (المستفيد)- يلتزم البنك بمقتضاه بدفع او قبول كمبيالات مسحوبة عليه من هذا المستفيد بشروط معينة واردة في هذا التعهد[1]

وتقوم البنوك الاسلامية بهذه الخدمة من خلال نوعين من الاعتمادات تبعا لطريقة التمويل المتبعة وهما : الاعتماد الذاتي ، والاعتماد على اساس المرابحة . اما الاعتماد الذاتي فيقصد به قيام البنك الاسلامي بناء على طلب العميل بفتح اعتماد مستندي يقوم هذا العميل بتغطية كامل قيمة الاعتماد ، ويحصل البنك نظير ذلك على عمولة تتمثل في نسبة معينة من قيمة الاعتماد، بمعنى ان البنك تصرف في هذا الاعتماد كالوكيل باجر. واما الاعتماد على اساس المرابحة ، فيدخل ضمن بيع المرابحة الذي سنتحدث عنه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

يقوم البنك الاسلامي الاردني بتطبيق النوعين السابقين للاعتمادات المستندية ، ويحصل البنك الاسلامي الاردني في حالة الاعتماد الممول ذاتيا من قبل العميل على عمولة تصل الى (25%) من قيمة الاعتماد كأجر على ما يقوم به من متابعة تنفيذ الاعتماد [2]

ثانيا : تكييفه الشرعي

ان قيام البنك بفتح الاعتماد المستندي الممول ذاتيا من قبل العميل يعكس صورة الوكالة ، حيث يقوم البنك بمتابعة الاجراءات والخطوات اللازمة لاتمام فتح الاعتماد ، وتسهيل عملية التبادل التجاري للعميل ويستحق مقابل ذلك اجرا . وعلى هذا تكيف عملية فتح الاعتماد المستندي الممول ذاتيا على اساس الوكالة باجر[3]اما الاعتماد المستندي على اساس المرابحة فياخذ حكم بيع المرابحة الذي سنتحدث عنه في المبحث الثالث من هذا الفصل. [4]

---

(1) علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، (الاسكندرية، منشاة المعارف ، ب.ت)، ص (376)
(2) مقابلة شخصية مع السيد خالد كحيل ، البنك الاسلامي الاردني ، اربد ، شارع بغداد ، بتاريخ 1993/1/7م
(3) سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق ،ص ص(336 337)
- الهمشري ، الاعمال المصرفية، مرجع سابق، ص(149)
(4) ص (28).

المطلب الثامن : خطاب الضمان (الكفالة) : (تعريفه ، تكييفه)

اولا : تعريفه

يقصد بخطاب الضمان : " تعهد خطي صادر من قبل بنك (البنك الكفيل مصدر الكفالة) يتعهد بموجبه بان يدفع لامر جهة معينة الجهة المستفيدة مبلغا من المال خلال فترة زمنية محددة في الخطاب (الكفالة) ، ويصدر هذا التعهد بناء على طلب المكفول ، ويكون التعهد لتنفيذ عملية الدفع مرتبطا بعدم قيام المكفول بتنفيذ او عدم تنفيذ الشروط المذكورة في متن خطاب الضمان [1] ولخطاب الضمان دور هام في الحياة الاقتصادية بصفة عامة ، وفي العمليات التجارية بصفة خاصة ، اضافة لدوره الهام كضمان لحسن تنفيذ المقاولين والمتعهدين لما تعهد به اليهم جهات حكومية او شبه حكومية من مشروعات معينة . فبدلا من قيام التاجر او المتعهد بايداع اموال نقدية لدى تلك الجهات ، واستردادها بعد فترة طويلة ، وبالتالي حجز جزء كبير من النقود دون استثمارها من قبل العملاء ، يقوم خطاب الضمان مقام ذلك . وحينما تصدر البنوك خطاب الضمان ، فانها تطلب من العميل تغطية قيمة الضمان كليا او جزئيا ، حتى يكون البنك في مامن من مخاطرة نكول العميل عن تنفيذ ما او كل اليه من عمل ، ويحصل البنك نظير هذه الخدمة على نسبة مئوية معينة من قيمة خطاب الضمان.

يقوم البنك الاسلامي الاردني باصدار خطابات الضمان لغايات حسن تنفيذ العملاء لما يعهد اليهم من مشروعات او القيام باعمال الصيانة او الدخول في العطاءات. ويحصل البنك الاسلامي لقاء هذه الخدمة على عمولة تشكل نسبة معينة من قيمة خطاب الضمان ، ويطلب البنك من العميل تغطية كامل قيمة الخطاب مع الاخذ بعين الاعتبار مدى ثقة البنك بالعميل طالب الخطاب [2]

ثانيا : تكييفه الشرعي[3]

ان اصدار البنك الاسلامي الاردني لخطاب الضمان يعني التزام البنك امام المستفيد من خطاب الضمان ، نيابة عن العميل لما قد يحصل عنه من تقصير في تنفيذ ما اسند اليه من عمل . وعلى هذا يكيف اصدار خطاب الضمان على اساس الكفالة.

---

(1) النمري، مبادىء في العلوم المصرفية، مرجع سابق ،ص(241)

(2) مقابلة شخصية مع السيد خالد كحيل ، البنك الاسلامي الاردني ، اربد ، شارع بغداد ، بتاريخ 1993/1/7م.

(3) سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق ،ص(328).

- مصطفى كمال، البنوك الاسلامية، مرجع سابق ، ص ص(151 154).
- العبادي، موقف الشريعة، مرجع سابق، ص ص(311 320).

المبحث الثاني : الاعمال والخدمات الاجتماعية

يقوم البنك الاسلامي الاردني بدور الوكيل الامين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة الى توثيق اواصر الترابط والتراحم بين مختلف الجماعات والافراد عن طريق الاهتمام بالنواحي التالية: ـ [1]

1 تقديم القرض الحسن للغايات الاجتماعية في مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من القرض لبدء حياته المستقلة او تحسين مستوى دخلة او معيشته.

2 انشاء وادارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة . مثال ذلك ان يعلن البنك الاسلامي الاردني عن رقم حساب مصرفي معين لتقبل تبرعات نقدية من الافراد لحساب جهة خيرية ما تهدف الى تنفيذ مشروع معين كبناء مسجد على سبيل المثال وهذا يعني التيسير على الافراد في المساهمة في الاعمال الخيرية.

ونود الحديث في هذا المبحث عن خدمة القرض الحسن التي يقدمها البنك الاسلامي الاردني.

القرض الحسن : (تعريفه ، حكمه الشرعي)

اولا : تعريفه

القرض في اللغة من قرض ، يقرض ،واقرضه : اعطاه قرضا ، واقترض منه واخذ القرض[2]، والقرض في الاصطلاح هو " تمليك الشيء على ان يرد مثله ".[3]

يقدم البنك الاسلامي الاردني القرض الحسن بطريقة الاقراض المقسط لثلاث فئات هم الشباب المقبلون على الزواج ، وللمرضى ، ولطلبة العلم ، وتتراوح قيمة القرض من (100 500) دينار اردني بناء على قرار اللجنة المختصة بذلك لدى كل فرع من فروع البنك [4]وهنا لابد من القول بان هذا المبلغ قليل ، ولا يحقق الهدف منه خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي نعيش، والمتمثلة بارتفاع مستوى الاسعار ، لذا لا بد وان تقوم ادارة البنك الاسلامي الاردني باعادة النظر في حجم المبلغ المخصص لهذه الخدمة ، حتى يتحقق الهدف منها.

---

(1) عقد التاسيس والنظام الداخلي للبنك الاسلامي الاردني وفقا لقانون الشركات رقم (1) لسنة 1989 ، ص(8).

(2) الفيروز ابادي ، القاموس المحيط ، مرجع سابق، باب الضاد، فصل القاف.

(3) شمس الدين محمد بن احمد الرملي ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، ج4 ، (ب.م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده، 1967) ، ص(219).

(4) مقابلة شخصية مع السيد مدير البنك الاسلامي الاردني، فرع اربد شارع بغداد ، بتاريخ 1993/2/5.

ثانيا : حكمه الشرعي

القرض مشروع في الكتاب والسنة . فقد استدل الفقهاء على مشروعيته بقوله تعالى : " من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له اضعافا كثيرة والله يقبض ويبصط واليه ترجعون." [1]

ومن السنة ما جاء في صحيح مسلم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من سره ان ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر او يضع عنه". [1]

---

(1)- سورة البقرة ، آيه رقم(245).

(2)- يحى بن شرف النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ج1، (بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1323هـ) ، ص (226).

المبحث الثالث : اعمال التمويل والاستثمار

يقوم البنك الاسلامي الاردني باعمال التمويل والاستثمار من خلال تطبيقه لاساليب التمويل والاستثمارالمتوافقة مع احكام وقواعد الشريعة ، المرتكزة على اساس تلاقي راس المال والعمل ، والمتمثلة ببيع المرابحة للامر بالشراء، والمضاربة، والمشاركة، وستكون هذه الاساليب مدار حديثنا في هذا المبحث.

المطلب الاول : بيع المرابحة (تعريفه ، حكمه الشرعي)

اولا : تعريفه

المرابحة في اللغة من الربح ، وهو الزيادة[1]اما تعريف المرابحة في الاصطلاح فيتطلب الامر منا ان نميز بين مفهومين هما : بيع المرابحة بصيغته الفقهية البسيطة ، وبيع المرابحة بصيغته الحديثة (بيع المرابحة للامر بالشراء).

فقد عرف الفقهاء بيع المرابحة بصيغته البسيطة ، بعدة تعريفات تدور في معظمها على انه بيع السلعة بالثمن الاول وزيادة ربح متفق عليها بين البائع والمشتري.[2] اما بيع المرابحة للامر بالشراء، فيعرف على انه طلب شراء سلعة ذات مواصفات محددة ، يقدم الى البنك من قبل شخص يسمى الامر بالشراء ، يتعهد بموجبه بالشراء في مقابل تعهد البنك ببيع تلك السلعة بثمن وربح ، يتفق عليه الامر بالشراء والبنك.[3]

---

(1) الفيروز ابادي ، القاموس المحيط ، مرجع سابق، باب الحاء، فصل الراء.

(2) الكاساني ، بدائع الصنائع، مرجع سابق، ج5، ص(220).

- ابن رشد، بداية المجتهد، مرجع سابق، ج2، ص(213).
- الشيخ محمد الخطيب الشربيني ، مغني المحتاج ، ج2 ،(د.م، دار الفكر ، ب.ت)، ص(76).
- ابن قدامة، الكافي، مرجع سابق، ج2، ص(94)

(3) سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية، مرجع سابق، ص(432).

- محمد سليمان الاشقر ، بيع المرابحة كما تجريه المصارف الاسلامية، (الكويت ، مكتبة الفلاح ، ب.ت)، ص ص (6- 7).
- يوسف القرضاوي، بيع المرابحة للامر بالشراء كما تجريه المصارف الاسلامية ، (الكويت،دار القلم،ب.ت)،ص ص(35-36).

ثانيا : حكمه الشرعي

بيع المرابحة البسيط جائز في المذاهب الفقهية الاربعة [1]،فهو لا يخرج عن مطلق البيع الذي جاء النص باباحته في قوله تعالى : " واحل الله البيع " [2]ما بيع المرابحة للامربالشراء فكان اول من طرحه للعمل المصرفي ، الدكتور سامي حمود[3] اعتمادا على ما ذكره الامام الشافعي في كتاب الام .حيث يقول الامام الشافعي "واذا ارى الرجل الرجل السلعة ، فقال : اشتر هذه ، واربحك فيها كذا ، فاشتراها الرجل ، فالشراء جائز ، والذي قال : اربحك فيها بالخيار ؛ ان شاء احدث فيها بيعا ، وان شاء تركه ، وهكذا ان قال : اشتر لي متاعا ، ووصفه له ، او متاعا ؛ اي متاع شئت ، وانا اربحك فيه ، فكل هذا سواء ، يجوز البيع الاول ، ويكون هذا فيما اعطى من نفسه بالخيار ، وسواء في هذا ما وصفت ان كان قال : ابتعه واشتريه منك بنقد او دين ، يجوز البيع الاول ويكونان بالخيار في البيع الاخر فان جدداه جاز . وان تبايعا به على ان الزما انفسهما الامر الاول ، فهو مفسوخ من قبل شيئ : احدهما انه ابتاعه قبل ان يملكه البائع ، والثاني انه على مخاطرة انك ان اشتريته على كذا ، اربحك فيه كذا.

وقد اورد الدكتور سامي حمود التكييف الشرعي لهذا البيع على لسان الشيخ محمد السمهوري، الذي اعتبر هذا البيع "عملية مركبة من وعد بالشراء ، وبيع بالمرابحة "، وهي ليست من قبيل بيع الانسان ما ليس عنده لان البنك لا يعرض ان يبيع شيئا ، ولكنه يتلقى امرا بالشراء وهو لا يبيع حتى يملك ماهو مطلوب ، ويعرضه على المشتري(الامر)، ليرى اذا ما كان مطابقا لما وصف كما ان هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لا يضمن ، لان البنك اصبح وقد اشترى يتحمل تبعة الهلاك. [5]

ومع انتشار تطبيق بيع المرابحة في البنوك الاسلامية ، فقد اخذ هذا البيع طريقه للاقرار الجماعي من خلال المؤتمرات التي تناولته بالبحث. فقد عقد مؤتمر المصرف الاسلامي الاول بدبي عام 1979م،

---

(1) الكاساني ، بدائع الصنائع ، مرجع سابق، ج5، ص(220).
- محمد بن عرفه الدسوقي ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج3 ، (مصر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ب.ت) ، ص(159).
- الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، مرجع سابق، ص(77).
- ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج4، ص(199).

(2) سورة البقرة ، من آية رقم(275).
(3) سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية، مرجع سابق، ص(480).
(4) الشافعي ، كتاب الام ، ج3 ،ط1 ،(القاهرة ، مكتبة الكليات الازهرية ، 1961) ، ص(39).
(5) سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية، مرجع سابق، ص(479).

الذي اقر مشروعية الزام الوعد، وقد اصدر القرار التالي : " يطلب العميل من المصرف شراء سلعة معينة ، يحدد جميع اوصافها ، ويحدد المصرف الثمن الذي سيشتريه بها العميل بعد اضافة الربح الذي يتفق عليه بينهما وهذا التعامل يتضمن وعدا من العميل بالشراء في حدود الشروط المنوه عنها ووعدا اخرا من المصرف باتمام هذا البيع بعد الشراء طبقا للشروط ذاتها . ومثل هذا الوعد، ملزم للطرفين قضاء طبقا لاحكام المذهب المالكي وملزم للطرفين ديانة طبقا لاحكام مذاهب الاخرى . وما يلزم ديانة يمكن الالزام به قضاءا ، اذا اقتضت المصلحة ذلك وامكن للقضاء التدخل فيه . وتحتاج صيغ العقود في هذا التعامل الى دقة شرعية فنية ، وقد يحتاج الالزام القانوني بها في بعض الدول الاسلامية الى اصدار قانون بذلك. [1] كما قررمؤتمر المصرف الاسلامي الثاني المنعقد في الكويت عام 1983م ان: "المواعدة على بيع المرابحة للامر بالشراء ، بعد تملك السلعة المشتراة للامر وحيازتها ، ثم بيعها لمن امر بشرائها بالربح المذكور في الوعد السابق ، هو امر جائز شرعا طالما كانت تقع على المصرف الاسلامي مسؤولية الهلاك قبل التسليم ، وتبعة الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفي . واما بالنسبة للوعد وكونه ملزما للامر او المصرف او كليهما ، فان الاخذ بالالزام امر مقبول شرعا ، وكل مصرف مخير بالاخذ بما يراه في مسالة القول بالالزام حسب ما تراه هيئة الرقابة الشرعية لديه. [2]

يطبق البنك الاسلامي الاردني بيع المرابحة للامر بالشراء على نطاق واسع ، يشمل تمويل السلع المشتراة محليا ، كالسيارات والاثاث وغيرها ، اضافة لتمويل السلع المستوردة.

المطلب الثاني : المضاربة (تعريفها ، حكمها الشرعي)

اولا : تعريفها

المضاربة في اللغة مشتقة من الفعل الثلاثي ضرب ، بمعنى سار وسافر في الارض ، وخرج ابتغاء الرزق.[3]والمضاربة في الاصطلاح : " عقد شركة في الربح بمال من جانب، وعمل من جانب".[4]ويسميها اهل العراق مضاربة واهل الحجاز قراضا ومقارضة.[5]

---

(1) بنك دبي الاسلامي ، قرارات مؤتمر المصرف الاسلامي الاول ، دبي ، (23- 25) جمادي الثاني 1399هـ ، ص(13).

(2) بنك التمويل الكويتي ، ااعمال المؤتمر الثاني للمصرف الاسلامي ، الكويت ، (6- 8) جمادي الثاني 1403 هـ ،ص(21).

(3) الفيروز ابادي ، القاموس المحيط ، مرجع سابق، باب الباء، فصل الضاد .

(4) ابن عابدين ، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الانصار ، ج5 ، ط2 (مصر ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي واولاده، 1966) ، ص (645)

(5) الكاساني، بدائع الصنائع، مرجع سابق، ج8، ص(3588)

يعتبر الدكتور محمد عبدالله العربي ، اول من طرح فكرة العمل المصرفي على اساس المضاربة ، كبديل للبنوك الربوية. [1]واطلق الدكتور سامي حمود عليها " المضاربة المشتركة " ، وقد تحدث عن ماهيتها قانون البنك الاسلامي الاردني كاسلوب تمويلي على انها : " تسلم البنك النقود التي يرغب اصحابها باستثمارها ، سواء بطريق الايداع في حسابات الاستثمار المشترك او بالاكتتاب في سندات المقارضة المشتركة . وذلك على اساس القبول العام باستعمالها في التمويل المستمر والمختلط مقابل الاشتراك النسبي فيما يتحقق من ارباح صافية ، ودون القيام بتصفية عمليات التمويل غير المهيئة للمحاسبة.[2]

ثانيا : حكمها الشرعي

المضاربة عقد مشروع في الكتاب والسنة . واستدل الفقهاء من الكتاب بقوله تعالى: "فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله[3]وفسر القرطبي (وابتغوا من فضل الله) بقوله : " اي من رزقه[4]المضاربة تقتضي الانتشار في الارض . اما الدليل من السنة النبوية ، فما اخرج ابن ماجه عن صهيب رضي الله عنه، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ثلاث فيهن البركة : البيع الى اجل ، والمقارضة ، واخلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع.[5]

اما المضاربة المشتركة ، فقد نظر الباحثون الى وضع البنك وعلاقته بالمستثمرين الذين يقدمون اموالهم للبنك بصورة انفرادية ، ليعمل به مضاربة من جهة ، والى علاقة البنك بجماعة المضاربين وهم الذين ياخذون المال منفردين من المضارب المشترك للعمل به حسب العقد الخاص بكل فرد من جهة اخرى . فاعتبر اصحاب هذا الراي مهمة البنك التوسط بين ارباب المال ، والراغبين في العمل فيه ، لتحقيق التوافق والانتظام في توارد الاموال والتمويل ، فالبنك هو الشخص الجديد في نظام المضاربة المشتركة ، وهو مضارب بالنسبة لارباب الاموال المستثمرين ، وهو مالك المال بالنسبة للمضاربين معه.[6]

---

(1) علي محمد الصوا ، الفوارق التطبيقية بين المضاربة في الفقه الاسلامي والمضاربة المشتركة ،مجلة دراسات الجامعة الاردنية (19 أ) ، العدد الاول ، 1992 ،ص(254)

(2) قانون البنك الاسلامي ، مرجع سابق ،ص(5)

(3) سورة الجمعة ، من آية رقم (10)

(4) ابو عبدالله القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، ج18 ، (القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية 1950) ، ص(108).

(5) ابو عبدالله محمد بن ماجه ، سنن ابن ماجه ، ج2 (مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1953)، رقم الحديث ، ص(768).حديث ضعيف.

(6) سامي حمود، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق، ص ص(434 436)

ويرى فريق اخر اعتبار البنك وكيلا عن ارباب الاموال باجر في تسلم اموالهم ، ودفعها الى الراغبين في العمل بها[1] في حين يرى فريق ثالث ان اصحاب ودائع الاستثمار يشكلون في مجموعهم ارباب الاموال ، وان البنك بمثابة مضارب للجميع على اساس جواز خلطه للاموال بالاذن ، او بالشرط ، وعمل المضارب المشترك هنا ليس التوسط بين ارباب الاموال والراغبين في العمل به ، بل تقليب المال وتشغيله ، وتكون علاقة البنك مع ارباب الاموال علاقة مضارب برب المال ، كما تكون علاقته مع المضاربين (العاملين) معه علاقة وكيل كالمضاربة الفردية.[2]

والراي الاخير اولى من سابقيه ، لان عمل المضارب كما يقع منه مباشرة ، فانه قد ينيب غيره فيه على اساس القاعدة الفقهية التي تقول : " كل ما للمضارب ان يعمله فله ان يوكل فيه غيره".[3] على ان القول بهذا يبعدنا عن وصف البنك بانه رب مال في علاقته بالمضاربين معه، لانه ليس مالكا للمال حقيقة ، ولاضامنا له ما دام ماذونا في خلط الاموال، وفي دفعها مضاربة ، او غيرها الى الراغبين في العمل بها . كما ان اعتبار البنك وكيلا بعمولة لا يستقيم ، لان التوكيل ليس مقصودا بذاته، انما هو تبع لغرض اخر، هو رغبة العاقدين في تحقيق الربح ، الناتج عن تلاقي المال والعمل معا.

يقوم البنك الاسلامي الاردني بتطبيق المضاربة فيما يقوم به من عمليات تمويل واستثمار وذلك بتقديم النقد اللازم كليا او جزئيا لتمويل صفقات تجارية محددة.[4] ففي حالة التمويل الكلي يقدم البنك المال اللازم للعميل(المضارب) لتمويل صفقة تمويلا كاملا ، بحيث يتولى المضارب ادارة هذه العملية ، ويتفق الطرفان على حصة الربح لكل منهما.

واذا حدثت الخسارة بدون تعد او تقصير من جانب المضارب ، فان البنك يتحملها وحده وبالمقابل يكون المضارب قد خسر جهده وعمله . وقد توقف البنك الاسلامي الاردني عن تقديم التمويل الكامل مضاربة بسبب نقص الكفاءات المتخصصة لدى البنك في ادارة ومتابعة مثل هذه العمليات ، حيث ان البنك وقع في اكثر من مشكلة بتطبيقه لهذا الاسلوب التمويلي.[5]

وهنا ينبغي على ادارة البنك الاسلامي الاردني اعادة النظر في هذا القرار واجراء تقييم ومراجعة

---

(1) رفيق المصري ، مصرف التنمية (بيروت،مؤسسة الرسالة، 1981)، ص ص (249- 250)

(2) حسن عبدالله الامين ، الودائع المصرفية النقدية واستثمارها في الاسلام ، ط1 ، (جده، دار الشروق، 1983) ، ص ص(318 - 319).

(3) الكاساني ، بدائع الصنائع، مرجع سابق ، ج6، ص(80).

(4) قانون البنك الاسلامي ، مرجع سابق ، ص ص (10- 11)

(5) مقابلة شخصية مع مدير البنك الاسلامي الاردني ، فرع اربد، شارع بغداد ، بتاريخ 1992/11/8.

للكيفية التي يتم بها تطبيق التمويل بالمضاربة. واما في حالة التمويل الجزئي فيقدم البنك جزءا من راس المال للمضارب وفي المقابل يقدم المضارب الجزء الباقي من راس المال اضافة لجهده وادارته للعمل ، ويقتسمان الربح فيما بينهما بحسب نسبة راس مال كل منهما ، بعد ان ياخذ المضارب جزءا من الربح مقابل ادارته للعمل. وهنا تكون العملية من باب المشاركة في الارباح والخسائر فيما يتبقى من تلك الارباح والخسائر، بعد استقطاع اجر المضارب (العميل) مقابل جهده وعمله.

المطلب الثالث : التمويل بالمشاركة (تعريفها ، حكمها الشرعي)

اولا : تعريفها.

الشركة كلمة مشتقة من من الفعل شارك، وشرك، وتعني الاشتراك بين اثنين او اكثر، في شيء ما سواء اكان الاشتراك ناتجا عن فعلهما ام غير فعلهما [1]والشركة في الاصطلاح " عقد بين اثنين او اكثر على الاشتراك في المال وربحة، او على الاشتراك في ربحـــه دون الاشتراك في راس المال، او الاشتراك فيما يباع ويشترى دون ان يكون هناك راس مال لهم يتجر فيه.[2]

تقوم البنوك الاسلامية باستخدام التمويل بالمشاركة في ثلاث هي[3]:

1- المشاركة من خلال تمويل راس المال العامل في المشروع ، حيث يقوم البنك بتقييم موجودات الشريك ليحدد حجم التمويل الذي سيقدمه ، ويشترط ان لا تقل مساهمة الشريك عن (15%) من جملة راس مال المشروع الذي سيتم تشغيله .

2- المشاركة الدائمة (الثابتة) وتتلخص في قيام البنك بمشاركة شخص او اكثر في احد المؤسسات التجارية او غيرها عن طريق التمويل المشترك ، فيستحق كل واحد من الشركاء نصيبه من ارباح ذلك المشروع . وتكون المحاسبة على الخسائر والارباح بعد نهاية كل سنة مالية.

3- المشاركة المنتهية بالتمليك (المتناقصة) ، وتتلخص في مساهمة البنك الاسلامي في راس مال شركة او مؤسسة تجارية ، او عقار او غيرها مع شريك او اكثر ،ويستحق كل من الشركاء نصيبه من الارباح بموجب ما يتم الاتفاق عليه بين البنك والشركاء في عقد المشاركة مع وعد من البنك ان يتنازل عن حقوقه عن طريق بيع اسهمه الى شركائه، والشركاء يعدون بشراء اسهم البنك او حصة البنك ،والحلول محلة في الملكية سواء على دفعه واحدة او على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها .

---

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، ج1، (بيروت ، دار الصياد للنشر ، 1968)، ص(448)

(2) علي الخفيف، الشركات في الفقه الاسلامي ، (ب.م ، معهد الدراسات العربية، 1962)، ص ص(19- 20)..

(3) العبادي ، موقف الشريعة ، مرجع سابق، ص ص(249 253)

ويقتصر تطبيق البنك الاسلامي الاردني على النوع الاخير (المشاركة المنتهية بالتمليك)، والتي تعني دخول البنك بصفة شريك ممول كليا او جزئيا في مشروع ذي دخل متوقع- وذلك على اساس الاتفاق مع الشريك الاخر بحصول البنك على حصة نسبية من صافي الدخل المتحقق فعلا مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي ، او قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصا لتسديد اصل ما قدمه البنك من تمويل.[1]

ثانيا : حكمها الشرعي

الشركة مشروعة في الكتاب والسنة[21]والدليل من الكتاب قوله تعالى : " فهم شركاء في الثلث": [3]واما الدليل من السنة ، فما رواه ابو هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : " ان الله يقول : انا ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه ، فان خان احدهما صاحبه ، خرجت من بينهما".[4]

والمشاركة المنتهية بالتمليك، ماهي الا تحويرا يرتكز على ما اجازه الحنابلة من اجارة الدابة والسفينة بجزء معلوم مما يتحصل من العمل على تلك العين . فقد ذكر ابن قدامه : " وان دفع رجل دابته الى اخر ليعمل عليها ، وما يرزق الله بينهما نصفين او ثلاثا او كيفما شرطا صح".[5]

* * *

---

(1) مقابلة شخصية مع مدير البنك الاسلامي الاردني ، فرع اربد، شارع بغداد ، بتاريخ 1992/10/5.

(2) عبد العزيز الخياط ، الشركات في الشريعة والقانون الوضعي ،ج1 ، ط1 ، (عمان ، وزارة الاوقاف ، 1971) ، ص(57).

(3) سورة النساء ، من آية رقم (12).

(4) ابي داود، سنن ابي داود، ج3 (ب.م ، دار احياء السنة النبوية، ب.ت) ، ص(256).قال صاحب نيل الاوطار : الحديث صححه الحاكم، واعله ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن حبان، واعله ابن القطان بالارسال ، فلم يذكر فيه ابا هريرة
انظر : محمد بن على الشوكاني ، نيل الاوطار ، ج5 ، (القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده،1961)،ص(297)

(5) ابن قدامه المغني ، مرجع سابق ، ج5 ، ص ص(7- 8)

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل اتضحت لنا بعض نشاطات البنك الاسلامي الاردني في ضوء الشريعة الاسلامية ، وقد خلصنا من ذلك الى التالي:

1 يقدم البنك الاسلامي الاردني جملة من الاعمال والخدمات المصرفية كخدمات الاوراق التجارية والمالية واصدار الكفالات وغيرها من الاعمال والخدمات وهي جائزة شرعا.

2 كما ويقدم البنك الاسلامي الاردني الخدمات الاجتماعية الهادفة كتقديم القرض الحسن وانشاء وادارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة.وكل هذا يدخل في باب التيسير على الناس وهو ما تتصف به الشريعة الاسلامية.

3 وفي مجال التمويل والاستثمار ، فان البنك الاسلامي الاردني ، يطبق عدة اساليب ويلية واستثمارية كبيع المرابحة للامر بالشراء، والمضاربة، والمشاركة، وجميعها جائزة شرعا.

الفصل الثالث

اثر البنك الإسلامي الاردني على الاقتصاد الاردني

تكمن اهمية البنوك اسلامية كانت ام تجارية فيما تقدمه من تسهيلات ائتمانية لمختلف فروع النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال ما تملك من اساليب التمويل والاستثمار المتعددة والمتنوعة. ومما لا شك فيه ان هذه التسهيلات تترك اثارا على الاقتصاد المحلي بشكل عام وعلى فروع النشاط الاقتصادي بشكل خاص.

فالبنك الإسلامي الاردني، يقوم باعمال التمويل والاستثمار، وفقا لمنهجيته الخاصة كبنك اسلامي.ونود في هذا الفصل ان نبين اثر هذه التسهيلات على الاقتصاد المحلي، ومقارنة ذلك بما تحدثه البنوك التجارية من اثر. لذا سيكون محور الحديث في هذا الفصل مصادر اموال البنك الإسلامي الاردني- داخلية كانت ام خارجية وتطورها في الفترة(1980 -1992)، ومعرفة اسس منح التسهيلات الائتمانية في البنك الإسلامي الاردني، اضافة لبيان محددات الطلب عليها.ثم بيان حجم التسهيلات الائتمانية في البنك الإسلامي الاردني، ومقارنتها بما هي عليه في البنوك التجارية من حيث حجمها، واثرها على الاقتصاد الاردني.

المبحث الاول: مصادر الاموال في البنك الإسلامي الاردني

تتكون مصادر الاموال في البنك الإسلامي الاردني من المصادر الذاتية ؛ والمتمثلة في راس مال البنك واحتياطاته.اضافة للمصادر الخارجية، والمتمثلة في الودائع الائتمانية وحسابات الاستثمار. وسيكون مدار حديثنا هذه المصادر من حيث حجمها، ونموها في البنك الإسلامي الاردني للفترة (1980-1992).

المطلب الاول: مصادر الاموال الداخلية

وتتمثل هذه المصادر في راس المال المدفوع الذي يساهم به المؤسسون، اضافة للاحتياطات الاجبارية والاختيارية، والارباح المدورة من سنوات سابقة.

فالاحتياطات الاجبارية هي المبالغ التي يتم اقتطاعها من صافي الارباح التي يحققها البنك الإسلامي الاردني وفقا لقانون البنك المركزي الاردني وبنسبة ثابتة لمواجهة اخطار ما يقوم البنك به من اعمال ونشاطات. اما الاحتياطات الاختيارية فهي المبالغ المقتطعة من صافي الارباح وفقا لقوانين البنك الإسلامي الاردني، وقرارات مجلس ادارته.اما الارباح المدورة فهي المبالغ التي تقتطع من الربح الصافي المحقق سنويا للبنك بحيث توضع في حساب الاحتياطي الخاص لمواجهة مخاطر الاستثمار، التي يتحملها البنك فيما يقع من خسائر تزيد عن مجموع ارباح السنة المالية المعينة.[1] الجدول رقم (2) يبين مصادر اموال البنك الإسلامي الاردني الداخلية للفترة(1980-1992).

(1-) قانون البنك الإسلامي، مرجع سابق، ص(17).

جدول رقم(2)

إجمالي مصادر الاموال الداخلية للبنك الإسلامي للفترة (1980-1992)

السنة	مصادر الاموال (مليون دينار اردني)				
	راس المال	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	مخصص مخاطر الاستثمار	الارباح المدورة
1980	2.00	0.14	*	0.12	0.48
1981	3.00	0.34	*	0.36	0.50
1982	4.00	0.12	0.10	0.86	0.44
1983	4.00	0.18	0.18	1.48	0.39
1984	4.00	0.27	0.34	2.41	0.17
1985	4.00	0.34	0.49	2.82	0.18
1986	6.00	0.30	0.57	2.69	0.20
1987	6.00	0.31	0.60	3.42	0.18
1988	6.00	0.75	1.00	4.10	0.12
1989	6.00	0.32	3.50	5.16	0.14
1990	7.20	0.38	0.75	6.22	0.20
1991	7.20	4.10	1.10	7.47	0.15
1992	7.20	4.40	1.60	8.86	0.27

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الاردني للاعوام (1980-1992).

*: غير متوفرة.

يتضح من الجدول رقم(2) ما يلي:

1- استطاع البنك الإسلامي الاردني ان يزيد راس ماله، وفقا لمتطلبات العمل المصرفي، فقد بلغ راس ماله حوالي (7.2) مليون دينار اردني في العام 1992،مقارنة بـــ (2.0) مليون دينار اردني في بداية ممارسته لاعماله في العام 1980.

2- تضاعف حجم مصادر الاموال الداخلية الاخرى الاحتياطات والارباح المدورة في الفترة موضوع البحث(1980-1992).ان نمو مصادر الاموال الداخلية في البنك الإسلامي الاردني، يعطي انطباعا ومؤشرا ايجابيا على متانة المركز المالي للبنك.

المطلب الثاني: مصادر الاموال الخارجية

مصادر الاموال الخارجية هي الودائع النقدية التي يقوم الافراد والهيئات بايداعها لدى البنك في مختلف حسابات الودائع، وتعتبر الودائع النقدية من اهم مصادر الاموال في البنوك الإسلامية والتجارية على حد سواء وذلك لانخفاض تكلفة الحصول عليها، اضافة لكون البنوك مؤسسات مالية مخولة بقبول الودائع عرفا وقانونا.[1]

وتتالف مصادر الاموال الخارجية لدى البنك الإسلامي الاردني من ثلاثة انواع من الودائع النقدية هي: [2]

1- ودائع الاستثمار المشترك والتي تتكون بدورها من ودائع الاجل والاشعار والتوفير.
2- ودائع الاستثمار المخصص.
3- ودائع الائتمان (الجارية وتحت الطلب).

ويقتصر استخدام البنك الإسلامي على النوعين الاولين لغايات التمويل والاستثمار، باعتبارهما ودائع مستقرة ومفوضة مقارنة بودائع الائتمان، التي يهدف منها المودعون إلى تيسير احتياجات تعاملهم اليومي دون الاضطرار لحمل النقود.

الجدولان رقمي (3، 4) يبينان معدل النمو في إجمالي مصادر الاموال الخارجية وهيكلها في البنك الإسلامي الاردني للفترة (1980-1992) على التوالي.

---

(1)- الشافعي، مقدمة في النقود، مرجع سابق، ص(206)

(2)- اتحاد المصارف، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص(450).

جدول رقم(3)

إجمالي مصادر الاموال الخارجية ومعدلات نموها السنوية في البنك الإسلامي للفترة (1980-1992)

السنة	إجمالي مصادر الاموال (مليون دينار)	معدل النمو السنوي (%)
1980	12.5	-
1981	26.20	109.6
1982	36.70	40.0
1983	61.40	67.3
1984	89.50	45.8
1985	113.6	26.9
1986	124.6	25.4
1987	174.4	22.3
1988	195.0	11.8
1989	207.0	6.2
1990	204.6	*1.2
1991	313.7	53.3
1992	387.3	23.5

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الاردني للاعوام (1980-1992).

*: المعدل سالب القيمة.

جدول رقم(4)

هيكل مصادر الاموال الخارجية واهميتها النسبية في البنك الإسلامي للفترة (1980 1992)

السنة	مصادر الاموال (مليون دينار اردني)					
	حسابات جارية وتحت الطلب	اهمية نسبية %	حسابات الاستثمار المشترك	اهمية نسبية %	حسابات الاستثمار المخصص	اهمية نسبية %
1980	4.8	38.4	6.8	54.4	0.85	6.8
1981	12.2	46.7	13.1	50.0	0.85	3.3
1982	16.4	44.5	19.5	53.0	0.92	2.5
1983	20.7	33.7	37.8	61.6	2.9	4.7
1984	22.3	24.9	60.6	67.7	6.6	7.4
1985	23.7	20.9	79.1	69.7	10.7	9.4
1986	26.6	18.6	101.0	70.7	15.0	10.5
1987	31.2	17.9	127.3	73.0	15.9	9.1
1988	35.1	18.0	142.7	73.2	17.2	8.8
1989	43.7	21.0	143.6	69.4	19.7	9.5
1990	38.7	18.9	151.7	74.1	14.2	6.9
1991	60.0	19.1	236.9	75.5	17.6	5.3
1992	73.0	18.3	296.6	76.6	17.7	4.6

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للاعوام (1980 1992).

_ لغايات تقريب في مجموع النسب سنويا الخطا المسموح به (0.5).

ويتضح من الجدولين (3، 4) ما يلي:-

1- تضاعف حجم مصادر الاموال الخارجية، ما بين الاعوام (1980-1984) بمعدلات نمو مرتفعة. اذ استطاع البنك استقطاب فئات عديدة من المواطنين ممن كانوا لايتعاملون مع البنوك التجارية حتى لمجرد الايداع الامين بلا فائدة. فقد ارتفع حجم مصادر الاموال الخارجية من (12.5) مليون دينار اردني عام (1980) إلى (89.5) مليون دينار اردني عام 1984. فقد اجريت دراسة لسلسلة زمنية من ودائع البنوك التجارية للفترة (1975- 1979)، وتبين ان نسبة نمو هذه الودائع مشابهة لما هو عليه الحال بعد مباشرة البنك الإسلامي الاردني لعمله.[1]

2- واصل حجم مصادر الاموال الخارجية النمو والزيادة في الاعوام (1984-1987) ولكن بوتيرة نمو اقل مما هي عليه في السنوات السابقة.وهذا عائد إلى الركود الذي اصاب الاقتصاد الوطني جراء الركود في الاقتصاد العالمي في تلك الفترة.[2]

3- شهد العامان(1988- 1989) نموا بطيئا في مصادر الاموال الخارجية فكانت معدلات النمو (11.8%)، (6.2%) للعامين (1988، 1989) على التوالي وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الاردني كانخفاض احتياطات المملكة من العملات الاجنبية، وتخفيض سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية.وقد ادى ذلك إلى خروج بعض الودائع من البنوك، وتحول بعضها من ودائع ثابتة إلى ودائع جارية مما ادى في النهاية إلى نقص في إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية وخاصة من المودعين المقيمين خارج المملكة[3].وقد تاثر البنك الإسلامي الاردني بذلك.

4- تناقص الحجم الكلي لمصادر الاموال الخارجية في العام (1990) ليصل إلى (204.6) مليون دينار اردني مقابل (207) مليون دينار اردني عام (1989).فكان معدل النمو السنوي(1.2%). وهذا نتيجة احداث (2 اب 1990)، والضغوطات التي ولدتها هذه الاحداث على الاقتصاد الاردني، خاصة على القطاع المصرفي ونشاطاته التي جعلته يواجه ضغطا شديدا على السيولة النقدية مع زيادة اقبال المودعين على السحب من ودائعهم في اعقاب هذا الحدث[1]وبعد انتهاء تلك الاحداث وهدوء الاوضاع في العام 1991، فقد ارتفع حجم مصادر الاموال الخارجية ارتفاعا حادا وصل إلى (313.7) مليون دينار اردني بمعدل نمو وصل إلى (53.3%) كنتيجة لتدفق كبير للودائع.

---

(1)- حمد عفنان الكساسبة، ماهية البنوك الإسلامية ودورها في التنمية، (عمان، ب.ن، ب.ت)، ص ص(22-23).

(2)- التقرير السنوي للبنك المركزي الاردني، 1987، ص(10)

(3)- التقرير السنوي للبنك المركزي الاردني، 1989، ص(30).

وكان من اهم العوامل التي ساهمت في ذلك، وصول جزء من ودائع ومستحقات الاردنيين لدى المصارف الخليجية إلى الاردن ، وثبات سعر صرف الدينار الاردني والسياسات النقدية والمالية التي تبنيها، ومنها قرار البنك المركزي الاردني برفع سقف ودائع المقيمين بالعملات الاجنبية[2]. وفي العام 1992 ارتفع الحجم الكلي لمصادر الاموال الخارجية إلى (387.3) مليون دينار بمعدل نمو سنوي(23.5 %).

5 شكلت حسابات(ودائع) الاستثمار المشترك الاهمية الكبرى من بين الانواع الاخرى من الحسابات (الودائع). فقد بلغ متوسط الاهمية النسبية للفترة (1980 -1992)ما يقارب (67%) فيما بلغت (26%، 7%) تقريبا للحسابات (ودائع) الائتمانية وحسابات الاستثمار المخصص على التوالي.

ان ارتفاع الاهمية النسبية لحسابات الاستثمار المشترك من إجمالي مصادر الاموال الخارجية يعكس حقيقة مفادها ان هذه الاموال هي المعدة لغايات التمويل والاستثمار المشترك دون غيرها من مصادر الاموال الخارجية، وهي المصدر الاكثر شيوعا لدى البنوك الإسلامية لتحقيق الارباح بالنسبة للمودعين (المستثمرين).

وقد يفسر انخفاض الاهمية النسبية للودائع الائتمانية إلى ان البنك الإسلامي لا يعول عليها كثيرا كمصدر للاستثمار والتمويل، خاصة اذا عرفنا انها اموال تحت الطلب تخدم اصحابها بالدرجة الاولى كوفاء لما يقومون به من معاملات يومية. في حين نجد ان هذا النوع من الودائع له اهمية كبرى في البنوك التجارية.

ان توفر الاموال لدى البنك الإسلامي الاردني - داخلية المصدر كانت ام خارجية انما يعكس مقدرته على منح التسهيلات الائتمانية المتمثلة بما يقوم به من تمويل واستثمار في مختلف فروع النشاط الاقتصادي المحلي، وهذا ما سنبينه في المبحث التالي.

---

(1) التقرير السنوي للبنك المركزي الاردني، ، 1990، ص ص(29- 31)

(2) التقرير السنوي للبنك المركزي الاردني، 1991،ص ص(24 -26)

المبحث الثاني: اسس منح ومحددات الطلب على التسهيلات الائتمانية في البنك الإسلامي

تعتبر التسهيلات الائتمانية محور النشاط المصرفي إلى جانب قبول الودائع النقدية، فالتسهيلات الائتمانية عبارة عن القنوات التي يتم من خلالها تدفق الاموال لمختلف فروع النشاط الاقتصادي، وفق سياسة معدة ومدروسة من قبل ادارات البنوك الإسلامية والتجارية على حد سواء. لذا تحرص هذه الادارات على زيادة حجم التسهيلات الائتمانية للعملاء، اخذة بعين الاعتبار جملة من العوامل التي ترتكز عليها عملية منح الائتمان. اضافة لتاثرحجم ونوع التسهيلات الائتمانية ببعض المحددات،وهو مدار حديثنا في هذا المبحث.

المطلب الاول: اسس منح التسهيلات الائتمانية

نقصد بالتسهيلات الائتمانية لدى البنك الإسلامي الاردني الاموال التي يقدمها البنك الإسلامي الاردني لغايات التمويل والاستثمار، من خلال القنوات التمويلية والاستثمارية المختلفة، والتي سبق وان تطرقنا اليها.[1]

ان عملية منح التسهيلات الائتمانية هي بمثابة عملية توظيف الاموال بغية تحقيق اهداف البنك الخاصة كالمحافظة على استمرارية وجوده ونموه في السوق، اضافة لزيادة تروة ماليكه من ناحية، وتحقيق اهداف عامة من ناحية اخرى، كالنهوض في المجتمع الذي يعمل فيه عن طريق تادية خدمات نافعة لهذا المجتمع والمساعدة في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذا فهناك اسس واعتبارات ينبغي على البنك ان ياخذها بعين الاعتبار عند منحه للتسهيلات الائتمانية وهي الربحية، والسيولة والضمان، ومشاركة البنك في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

يسعى البنك لتحقيق الارباح مما يترتب على ذلك ان يوظف الاموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة، وان يخفض نفقاته وتكاليفه لان الارباح هي الفرق بين الايرادات الإجمالية والنفقات الكلية. ويبرر تحقيق البنك للارباح بان كل عملية يجريها تنطوي على مخاطر وتكاليف بالاضافة إلى المصاريف العامة التي يتكبدها.

---

(1) انظر المبحث الثالث من الفصل الثاني

(2) زياد رمضان، ادارة الاعمال المصرفية: دراسة تطبيقية عن الاردن، (عمان، الجامعة الاردنية، 1977)، ص(91)، وسيشار اليه لاحقا: زياد رمضان، ادارة الاعمال، ص.

اما فيما يتعلق بالسيولة فان البنك يعتبر في حالة مالية جيدة من حيث السيولة اذ كان في مركز يتمكن من مقابلة حاجات المودعين إلى نقد حاضر سواء اكان هذا النقد موجودا في خزائنه ام مودعا لدى البنوك الاخرى او يستطيع الحصول عليها في الحال عن طريق تحويل بعض اصوله إلى نقد جاهز دون خسارة تذكر، فالسيولة يمكن ان تفسر على انها مقدرة البنك على احتفاظه في اي وقت بارصدة نقدية او ارصدة لدى البنك المركزي من المبالغ المودعه لمواجهة السحوبات المفاجئة والطارئة اضافة لعدم تفويت فرص ممكنة للربح[1].

ان اساس كل عملية من عمليات منح التسهيلات الائتمانية التي تقوم بها البنوك بغض النظر عن مصدرها هو الثقة بان هذه التسهيلات مع ما تحققه من ارباح سوف تعود اليه في الاجل المتفق عليه مع المستفيد من هذه التسهيلات. لذا يتوقف اقدام بنك ماعلى منح التمويل لعميل ما على مدى الثقة التي يوفرها هذا العميل إلى المصرف من حيث متانة مركزه المالي ومدى احترامه لتعهداته، وكيفية قيامه بالوفاء بها، ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها تامينا للوفاء بتلك التعهدات، وهذا يعني ان البنك يسعى إلى التاكد من انه يوظف امواله في جوانب مضمونة من حيث الربح، ومن حيث قلة المخاطرالتي تتعرض لها هذه الاموال.[2]

يعتبر اشتراك البنوك في تمويل مشاريع التنمية امرا بالغ الاهمية إلى جانب الاعتبارات السابقة الذكر. الا ان هذا الامر يضيف بعدا جديدا إلى السيولة على اعتبار ان معظم مشاريع التنمية طويلة الاجل بطيئة المردود، بينما اموال البنوك اموال قصيرة الاجل، وعرضة للسحب في اي لحظة.لذا فالبنك الناجح هو الذي ياخذ ضمن سياسته الائتمانية بعين الاعتبار الاسس السابقة، بحيث يحقق توظيفا متوازنا لموارده المالية بغض النظر عن مصادرها، محققا الربح لاصحاب البنك والمودعين معا، وبنفس الوقت محافظا على قدر معين من السيولة والضمان، اضافة لقيامه بدور فاعل في تحقيق التنمية في المجتمع الذي يعمل فيه. وعلى هذا فالسياسة الائتمانية التي ينتهجها هذا البنك او ذاك تمثل محصلة القوى المتضاربة المتمثلة بمدى تشابك اسس السيولة والربحية والضمان والمساهمة في مشاريع التنمية.

(1-) نفس المصدر السابق نفسه، ص(97)
ويجب الاشارة هنا إلى ان البنك الإسلامي الاردني لا يودع الاموال في البنوك التجارية الا على أساس قوانينه التي تحرم عليه الفائدة اخذا او عطاء.

(2-) زياد رمضان، ادارة الاعمال، مرجع سابق، ص(108).

المطلب الثاني: محددات الطلب على التسهيلات لدى البنك الإسلامي الاردني

تخضع عملية منح التسهيلات الائتمانية لدى البنك الإسلامي الأردني لعدة محددات من شانها ان تؤثر على السياسة الائتمانية له، وتتمثل اهم هذه المحددات بما يلي:

1- التزام البنك بالاحكام والقواعد الشرعية في معاملاته المصرفية والاستثمارية، وقد كان لذلك الاثر الواضح في تسارع معدلات الطلب على تسهيلاته الائتمانية مما عكس قوة هذا المحدد على المتعاملين مع البنك.(1) ومما يؤكد صحة ذلك استقطاب البنك لفئات جديدة من المودعين والمستثمرين ما كانت لتتعامل مع البنك لولا وجود الحلال.(2)

2- الضمانات التي يطلبها البنك من العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية، اذ ان الضمانات كما ونوعا لدى البنك تتوقف على اسلوب عملية التمويل، وطبيعة العميل. فعلى سبيل المثال لا يشترط البنك توفير ضمانات للتمويل بالمشاركة والمضاربة حيث ان موافقة البنك على منح التسهيلات ضمن هاتين العمليتين مبني بشكل اساسي على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، ودرجة التزام العميل بالاحكام الشرعية وملاءته الاخلاقية. في حين ان ضمان عمليات التمويل على اساس بيع المرابحة تؤثر على قرارات العملاء في طلب التسهيلات الائتمانية.(3)

---

(1) جهاد ابو الرب، محددات الطلبعلى التسهيلات الائتمانية من البنك الإسلامي الاردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد. الاردن،1979م، ص(29)

(2) فوزي الخطيب،و قاسم الحموري، المحددات السلوكية وتقييم سياسات البنوك الإسلامية في الاردن، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد (6)، العدد(3)، 1990، ص ص(55- 56)

(3) جهاد ابو الرب، محددات الطلب، مرجع سابق، ص ص(74- 77).

لذا فالضمانات التي يطلبها البنك من عملائه لقاء التسهيلات التي يقدمها لهم والاجراءات الواجب عليهم اتباعها قبل واثناء عملية التمويل وخاصة في التمويل على اساس المرابحة تؤثر على قراراتهم بشان طلب التسهيلات يتناسب عكسيا مع درجة تشدد الضمانات وتعقيد الاجراءات.[1]

3 توفير الخدمات المصرفية الحديثة ليسهل على العملاء الاستفادة منها بكفاءة وسرعة.حيث ان مقدرة البنك في جذب المزيد من العملاء وبالتالي منح المزيد من التسهيلات الائتمانية يعتمد على امرين[2] اولهما: الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك، ومدى شموليتها على رفع درجة الاشباع مصرفيا لدى العميل .بما يضمن له الحصول على الخدمات التي يطلبها في الوقت المناسب. وثانيهما: النشاط التسويقي للبنك.

فعلى سبيل المثال ان عجز البنوك الإسلامية عن توفير البديل للتسهيل الائتماني المعروف لدى البنوك التجارية بالحساب الجاري مدين[3] قد حرم البنوك الإسلامية من التعامل مع فئة كبيرة من التجار في ظل تصاعد اهمية الجاري مدين في العمليات التجارية. فقد تبين ان (26%) من عملاء البنوك التجارية في الاردن لا يتعاملون مع البنك الإسلامي الاردني لعدم توفر البديل للجاري مدين، كما ان النشاط التسويقي في البنك الإسلامي الاردني، حاله كحال هذا النشاط في البنوك الاخرى العاملة في الاردن، .بمعنى افتقار هذه البنوك لسياسة تسويقية.[4]

---

(1) جهاد ابو الرب، محددات الطلب، مرجع سابق، ص(85)

(2)_ المرجع السابق نفسه، ص(98)

(3) الجاري مدين: نوع من التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية، يتخذ بشكل حساب جاري يفتح باسم العميل بحيث يسمح له .بموجبه ان يسحب من هذا الحساب بحدود مبلغ معين.كما يحق له ان يودع اي مبلغ في هذا الحساب دون ان يعتبر ذلك .بمثابة سداد للمبلغ المستعمل من الحساب.

انظر: النمري، مبادىء في العلوم المصرفية، مرجع سابق، ص ص(169- 178).

(4) جهاد أبو الرب، محددات الطلب، مرجع سابق، ص(111).

المبحث الثالث: التسهيلات الائتمانية في البنك الإسلامي الاردني والبنوك التجارية واثرها على الاقتصاد الاردني.

سبق وان بينا اساليب التمويل والاستثمار لدى البنك الإسلامي الاردني والتي من خلالها يتم تقد الاموال للغير على اساس المشاركة في الارباح والخسائر. وتمثل هذه الاموال إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة لمختلف فروع النشاط الاقتصادي المحلي. وسنبحث هذه التسهيلات من حيث حجمها ونموها لدى البنك الإسلامي ومقارنتها بما هي عليه في البنوك التجارية، اضافة لبيان تاثيرها على النشاط الاقتصادي المحلي.من خلال تطبيق نموذج قياسي من معادلة واحدة يبين اثر تسهيلات البنك الإسلامي الاردني على الاقتصاد الاردني، ومقارنة ذلك بما تحدثه البنوك التجارية المحلية من اثر.

المطلب الاول: التسهيلات الائتمانية في البنك الإسلامي ومقارنتها بالبنوك التجارية

استطاع البنك الإسلامي الاردني ومنذ نشاته مواجهة طلبات العملاء ولو جزئيا بتقد التمويل اللازم لما يحتاجون اليه من تمويل لمختلف مشروعاتهم، من خلال وسائل التمويل الحلال، ويبين الجدول رقم (5) والشكل رقم (1) إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى البنك الإسلامي ومعدلات نموها السنوية للفترة (1980 1992).

جدول رقم (5)

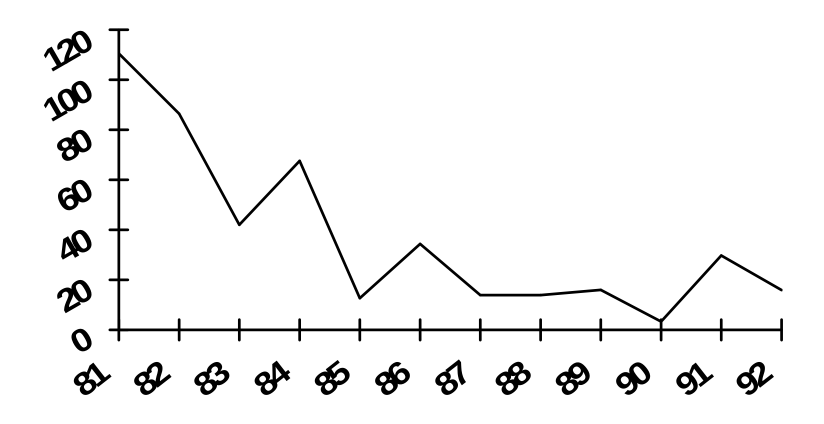
إجمالي التسهيلات الائتمانية للبنك الإسلامي الاردني ومعدلات نموها السنوية للفترة (1980-1992)

الســــــــنة	إجمالي التسهيلات الائتمانية (مليون دينار اردني)	معدل النمو السنوي (%)
1980	6.700	-
1981	14.20	110.5
1982	26.50	86.4
1983	37.60	42.0
1984	63.00	67.6
1985	71.00	12.7
1986	95.50	34.4
1987	109.0	13.9
1988	124.2	13.9
1989	144.1	16.0
1990	148.9	3.3
1991	193.1	29.7
1992	243.2	15.9
متوسط معدل النمو السنوي		38.0

- المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الاردني للاعوام (1980-1992)

شكل رقم (1)

معدلات نمو التسهيلات الائتمانية لدى البنك الإسلامي الاردني للفترة (1980-1992)



السنة

ويتضح من الجدول والشكل السابقين مايلي:

1- تضاعف إجمالي التسهيلات الائتمانية حوالي (36) مرة في العام 1992، مقارنة بما كان عليه الوضع في العام 1980. وهذا يعكس مقدرة البنك الإسلامي في تنمية إجمالي التسهيلات الائتمانية في الفترة (1980-1992)، من خلال توفير قنوات تمويلية واستثمارية لم يعهدها القطاع المصرفي الاردني من قبل.

2- بلغ متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي التسهيلات الائتمانية (38%)، وبمقارنة هذا المعدل مع معدلات النمو السنوي المتحققة في البنك الإسلامي نجد ان غالبية المعدلات تقع دون هذا المعدل.وقد يعلل ذلك على اساس ان ارتفاع هذا المعدل ناتج عن معدلات النمو السنوية التي حققها البنك الإسلامي في السنوات الخمس الاولى لبداية ممارسته لاعماله.شانه في ذلك شان اي بنك يطرح نفسه في القطاع المصرفي وخاصة اذا كان هذا البنك يعمل وفقا لاحكام الشريعة.

3 شهدت معدلات النمو السنوية لعامي (1987، 1988) ثباتا، نتيجة للظروف الاقتصادية التي مر بها الاردن والتي تمثل اوجها في تخفيض قيمة العملة المحلية، مما انعكس سلبا على الاقتصاد الاردني في تلك الفترة، لكن معدل النمو السنوي تحسن نوعا ما في العام 1989 اثر استقرار الاوضاع الاقتصادية المحلية، المتمثلة بتعزيز واستقرار سعر صرف الدينار الاردني امام العملات الاجنبية.

4 بلغ ادنى معدل نمو سنوي لإجمالي التسهيلات الائتمانية (3.3%) في العام 1990، ويعود ذلك إلى احداث (2 اب 1990) وما رافقها من اثار سلبية على اقتصاديات المنطقة ثم تحسن معدل النمو السنوي في العام 1991 بعد زوال التوتر من اجواء المنطقة.وفي العام (1992) سجل معدل النمو السنوي لإجمالي التسهيلات انخفاضا بلغ حوالي (3.8%) مقارنة بما كان عليه معدل النمو في العام السابق.وقد يكون ذلك نتيجة لتبني البنك المركزي الاردني سياسة انكماشية في نمو التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي والمتمثلة في تحديد سقوف الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية.

ولبيان مدى مساهمة البنك الإسلامي في إجمالي التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية [1] فاننا نورد جدول رقم (6) والشكل رقم(2) اللذان يبينان الاهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية في البنك الإسلامي الاردني إلى البنوك التجارية للفترة (1980 1992).

---

(1) تشمل التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية: الحساب الجاري مدين، والقروض والسلف، والكمبيالات المخصومة
انظر: النمري، مبادىء في العلوم المصرفية، مرجع سابق، ص ص (169- 178).

جدول رقم (6)

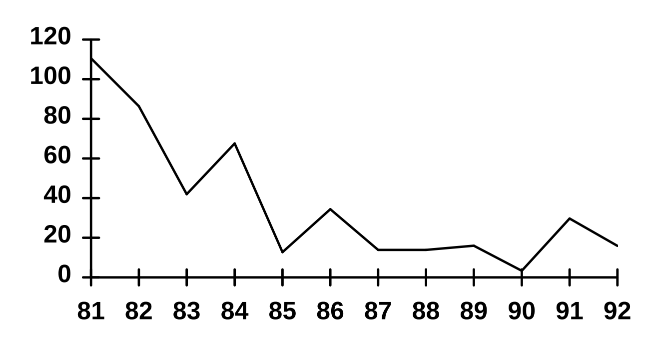
الاهمية النسبية لتسهيلات البنك الإسلامي الاردني إلى تسهيلات البنوك التجارية للفترة (1980 1992)

السنة	إجمالي تسهيلات البنك الإسلامي (مليون دينار)	إجمالي تسهيلات البنوك التجارية (مليون دينار)	الاهمية النسبية (%)
1980	6.700	563.90	1.2
1981	14.20	721.30	2.0
1982	26.50	887.20	3.0
1983	37.60	1031.9	3.6
1984	63.00	1184.8	5.3
1985	71.00	1274.4	5.6
1986	95.50	1395.4	6.8
1987	109.0	1513.0	7.2
1988	124.2	1634.0	7.6
1989	144.1	1730.5	8.3
1990	148.9	1863.8	8.0
1991	193.1	1968.0	9.8
1992	243.2	2220.6	11.0
متوسط الاهمية النسبية (%)			6.1

- المصدر:- التقارير السنوية للبنك الإسلامي الاردني للاعوام 1980- 1992
- النشرة الاحصائية الشهرية، للبنك المركزي الأردني، العدد تشرين ثاني 1992.
- باستثناء الاهمية النسبية والتي قام الباحث بحسابها من خلال قسمة تسهيلات البنك الإسلامي على تسهيلات البنوك التجارية.

شكل رقم (2)

الاهمية النسبية لتسهيلات البنك الإسلامي إلى تسهيلات البنوك التجارية للفترة (1980- 1992)



ويتضح من الشكل والجدول السابقين ما يلي:

1 عكس الاهمية النسبية لتسهيلات البنك الإسلامي إلى تسهيلات البنوك التجارية تصاعد مساهمة البنك الإسلامي في هذه التسهيلات رغم انخفاض معدلات تلك المساهمة.

2 بلغ متوسط الاهمية النسبية للفترة موضوع البحث حوالي (6.1%)، ونجد ان اغلب قيم الاهمية النسبية تقع فوق هذا المعدل مما يعكس تزايد مقدرة البنك الإسلامي في المساهمة في تسهيلات البنوك التجارية وخاصة الاعوام (1986- 1992).

3 جميع قيم الاهمية النسبية تعطي اتجاها تصاعديا متزايدا لتسهيلات البنك الإسلامي إلى تسهيلات البنوك التجارية عدا العام 1990 والذي سجل انخفاضا في الاهمية النسبية حوالي (0.3%) مقارنة بالعام السابق ومال ذلك إلى احداث(2 اب 1990) والتي تطرقنا اليها لدى حديثنا عن نمو تسهيلات البنك الإسلامي الاردني.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتسهيلات البنك الإسلامي الاردني ومقارنته بالبنوك التجارية

يقوم البنك الإسلامي الأردني بمنح التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية، وان كانت بعض القطاعات الاقتصادية تستاثر بحصة الاسد من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة، ونود في هذا المطلب ان نقف على حقيقة توزيع التسهيلات الائتمانية للبنك الإسلامي حسب القطاعات الاقتصادية وزيادة في التسهيل فقد عمدت إلى اختيار التقسيم الرباعي للقطاعات الاقتصادية مدمجين قطاعات اخرى ضمنها. اعتمادا على دراسات سابقة اجريت في مجال البنوك التجارية [1] لذا فقد قسمت التسهيلات الائتمانية إلى اربعة قطاعات رئيسية هي القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع التشييد والبناء وقطاع الخدمات.

ويبين الجدول رقم (7) التوزيع القطاعي لتسهيلات البنك الإسلامي الاردني واهميتها النسبية للفترة (1980-1992).

---

(1)- عبدالله شامية، التسهيلات الائتمانية واثرها على انتاجية الاقتصاد الاردني، ابحاث اليرموك، المجلد 5، العدد3، 1989م، ص185. وسيشار اليه لاحقا: شامية، التسهيلات الائتمانية، ص.

جدول رقم(7)

التوزيع القطاعي لتسهيلات البنك الإسلامي الاردني واهميتها النسبية للفترة (1980-1992)

(مليون دينار اردني)

السنة	القطاع واهميته النسبية								إجمالي
	زراعة	%	صناعة	%	تشييد	%	خدمات	%	
1980	-	-	0.7710	11.4	0.7690	11.4	5.20600	77.2	6.74600
1981	0.157	1.1	1.0770	7.60	3.1370	22.1	9.82800	69.2	14.1990
1982	0.192	0.7	1.8760	7.10	5.9820	22.6	18.4220	69.6	26.4720
1983	0.381	1.0	6.5760	17.5	6.8030	18.1	23.8310	63.4	37.5910
1984	0.227	0.4	17.242	27.4	10.964	17.4	34.5800	54.8	63.0130
1985	0.421	0.6	20.310	28.6	12.924	18.2	37.3590	52.6	71.0140
1986	0.486	0.5	33.316	34.9	16.491	17.3	45.1690	47.3	95.4620
1987	0.545	0.5	35.860	32.9	17.657	16.2	54.9350	50.4	108.997
1988	0.854	0.7	32.334	26.0	16.711	13.5	74.2510	59.8	124.150
1989	1.132	0.8	46.141	32.0	21.765	15.1	75.0400	52.1	144.780
1990	1.045	0.7	32.916	22.1	22.514	15.1	92.4030	62.1	148.878
1991	0.907	0.5	41.744	21.6	20.956	10.9	129.485	67.0	193.092
1992	0.971	0.4	35.514	14.6	32.320	13.3	174.365	71.7	243.170
متوسط	-	0.7	-	22.6	-	16.7	-	60.0	-

- المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الاردني للأعوام (1980-1992)،عدا قطاع الزراعة فمصدرها السيد بسام السعودي /المدير المالي - الادارة العامة للبنك.

ويتضح من الجدول السابق جملة من الحقائق تتلخص فيما يلي: ـ

1 بلغ متوسط الاهمية النسبية لتسهيلات البنك الإسلامي الاردني على النحو التالي: قطاع الخدمات (60%)، تلاه قطاع الصناعة (22.6%)، ثم قطاع التشييد والبناء (16.7%)، واخيرا قطاع الزراعة (0.7%).

2 الاتجاه العام للتسهيلات الائتمانية للبنك الإسلامي الاردني وحسب القطاعات الاقتصادية اتجاه تصاعدي، في اغلب سنوات الدراسة موضوع البحث.

3 يعكس حجم التمويل المقدم لقطاع الزراعة ضعفا في سياسة البنك الإسلامي التمويلية لهذا القطاع. مع ان هذا القطاع له مساس مباشر بالحاجات الاساسية للمجتمع. اذا ما علمنا ان البنك الإسلامي الاردني ومن خلال سياسته التمويلية والاستثمارية يركز على المشروعات الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة في المسيرة التنموية [1] فالبنك الإسلامي الاردني مطالب بتطبيق عقدي المزارعة والمساقاة [2] في هذا المجال اوايجاد ترتيبات معينة تضمن تفعيل دور البنك الإسلامي في تمويل هذا القطاع لان البنك الإسلامي الاردني دون غيره من البنوك المحلية في الاردن له رسالة اجتماعية تضمنتها نصوص قانونه[3].

4 استاثر قطاع الخدمات بنصيب الاسد من إجمالي تسهيلات البنك الإسلامي الاردني، وقد يعود ذلك إلى تطبيق بيع المرابحة في مجال الخدمات اكثر منه في القطاعات الاخرى، وقد شكل ما نسبته (75%) من إجمالي حجم التمويل لغاية العام 1989[4].

ولبيان حجم التمويل القطاعي للبنك الإسلامي الاردني واهميته إلى التمويل القطاعي في البنوك التجارية، فاننا نورد الجدول رقم (8) الذي يبين الاهمية النسبية لتسهيلات البنك الإسلامي الاردني إلى تسهيلات البنوك التجارية للفترة (1992).

---

(1) التقرير السنوي للبنك الإسلامي الاردني، 1989، ص(13).

(2) المزارعة: عقد بين مالك ارض وعامل يعمل فيها مقابل سهم من الناتج.

- المساقاة: عقد على خدمة زرع ونموه بشروط معينة مفسرة في المذاهب الفقهية.

انظر: الجزيري، الفقه على المذاهب الاربعة،مرجع سابق،ج3، ص(2).(19).

(3) قانون البنك الإسلامي، مرجع سابق،ص(6)

(4) مامون صلاح المصري، معايير تقييم جدوى المشاريع الاستثمارية الخاصة وتطبيقاتها المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن، 1991م، ص148.

جدول رقم(8)

الاهمية النسبية لتسهيلات البنك الإسلامي الاردني إلى تسهيلات البنوك التجارية حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (1980 1992)

السنة	قطاع الزراعه		قطاع الصناعة		قطاع التشييد		قطاع الخدمات	
	اهمية	متوسط	اهمية	متوسط	اهمية	متوسط	اهمية	متوسط
1980	-		1.1		0.43		1.8	
1981	0.81		1.2		1.6		2.4	
1982	0.78		1.7		2.8		3.5	
1983	1.5		4.7		2.5		4.0	
1984	0.88		10.2		3.4		5.2	
1985	1.6		10.7		3.9		5.1	
1986	1.5	1.5	15.1	10.4	4.7	4.1	5.7	6.8
1987	1.4		16.2		4.9		6.1	
1988	1.8		14.6		4.5		7.5	
1989	2.4		19.3		5.5		7.2	
1990	1.9		13.9		5.3		8.0	
1991	1.8		14.2		7.4		14.2	
1992	1.8		12.3		7.0		12.3	

- اشتقاق هذا الجدول بقسمة حجم التمويل القطاعي في البنك الإسلامي إلى البنوك التجارية وفقا للمعادلة التالية:

الاهمية النسبية لقطاع (......) = (حجم الاتمويل لقطاع (...) في البنك الإسلامي/حجم التمويل لقطاع (....) في البنوك التجارية) 100%

ويتضح من الجدول السابق ما يلي: ـ

1 بلغ متوسط الاهمية النسبية لتسهيلات البنك الإسلامي إلى تسهيلات البنوك التجارية وحسب القطاعات الاقتصادية على النحو التالي: قطاع الصناعة (10.4%) تلاه قطاع الخدمات (6.8%)، ثم قطاع التشييد والبناء (4.1%)، واخيرا قطاع الزراعة (1.5%).

2 يبين الجدول تطور الاهمية النسبية لتسهيلات البنك الإسلامي إلى تسهيلات البنوك التجارية وان دل ذلك على شيء فانما يدل على تزايد دور البنك الإسلامي في الاقتصاد المحلي .بمعنى ان البنك الإسلامي الاردني قد ساهم في تمويل مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

3 الاهمية النسبية للقطاع الزراعي في هذا الجدول تؤكد ما ذهبنا اليه في بداية هذا المطلب من ضعف التمويل المقدم من البنك الإسلامي الاردني لهذا القطاع. اذ ان ارقام الاهمية النسبية لهذا القطاع تعكس تذبذبا بارزا في حجم التمويل المقدم لهذا القطاع مقارنة بما تقدمه البنوك التجارية.

4 يكاد يكون قطاع الصناعة من اكثر القطاعات الاقتصادية الاخرى تصاعدا في حجم المساهمة من تسهيلات البنوك التجارية والبنك الإسلامي وهذا ما يتوافق مع توجهات الحكومة لدعم قطاع الصناعةالمحلية.

بعد ان بينا اهمية التسهيلات الائتمانية للبنك الإسلامي الاردني إلى تسهيلات البنوك التجارية قطاعيا ومدى تطورها ونموها، فاننا نطرح السؤال التالي حول هذه التسهيلات. ما مدى تاثير هذه التسهيلات على الاقتصاد المحلي بشكل عام ؟ وعلى القطاعات الاقتصادية المكونة لهذا الاقتصاد ؟ وهذا ما سنحاول الاجابة عليه من خلال المطلب الثالث.[1]

---

(1) ص (59).

المطلب الثالث: اثر التسهيلات الائتمانية للبنك الإسلامي الاردني على الاقتصاد الاردني ومقارنته بما تحدثه البنوك التجارية من اثر.

ان دراسة اثر التسهيلات الائتمانية لاي بنك على النشاط الاقتصادي تعكس مدى نجاح هذا البنك في المساهمة في ذلك الاقتصاد والذي ينعكس بدوره على المجتمع ككل. مع الاخذ بعين الاعتبار خصائص ومميزات هذا الاقتصاد والذي غالبا ما يكون البنك اسيرا لها في توجيه نشاطاته، لذا لابد لنا بداية ان نقف على حقيقة الاقتصاد الاردني من حيث اتجاهاته للفترة (1980-1992) ليكون بعدها بالامكان تحديد اثر البنك الإسلامي الاردني على الاقتصاد الاردني

يوضح الجدول رقم (9) والشكل رقم (3) الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادية واهميتها النسبية للفترة موضوع البحث.

جدول رقم(9)

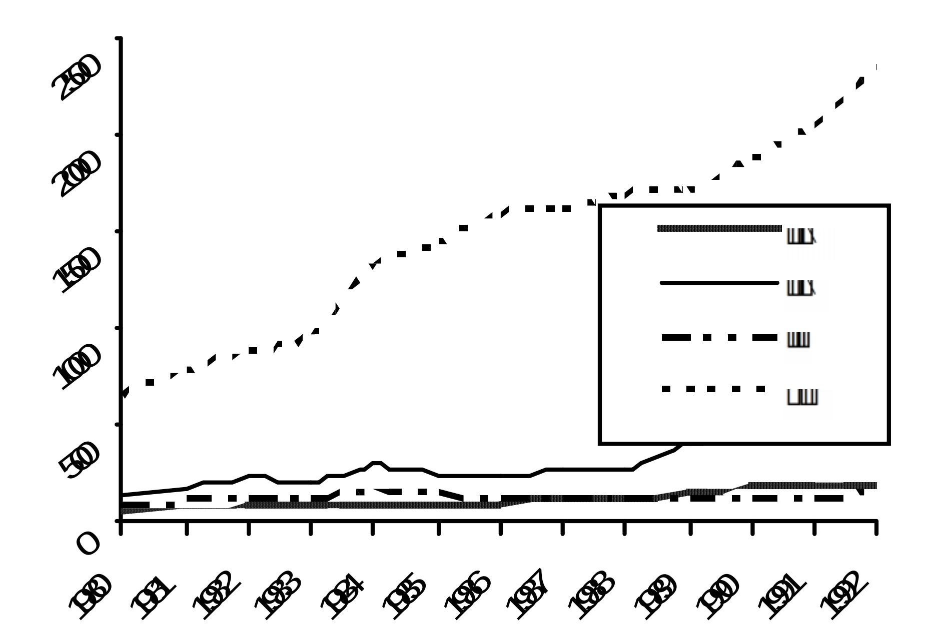
الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادية واهميته النسبية للفترة (1980-1992)

السنة	حجم مساهمة القطاع واهميته النسبية								إجمالي
	زراعة	%	صناعة	%	تشييد	%	خدمات	%	
1980	69.40	0.7	144.3	14.6	97.50	9.9	673.1	68.5	984.3
1981	75.10	6.4	186.1	16.0	110.6	9.5	792.4	68.1	1164.2
1982	81.80	6.2	230.3	17.4	121.9	9.2	887.2	67.2	1321.2
1983	110.0	7.7	214.5	15.0	126.8	9.0	971.4	68.3	1422.7
1984	79.60	4.1	294.5	15.5	177.6	9.4	1339.7	70.0	1891.4
1985	87.50	4.5	255.66	13.2	144.4	7.4	1453.1	74.9	1940.6
1986	100.2	4.8	243.1	12.4	131.4	6.8	1605.6	77.2	2080.3
1987	125.3	5.9	262.2	12.3	124.3	5.8	1624.4	76.0	2136.2
1988	124.1	5.5	274.4	12.3	126.5	5.6	1710.0	76.6	2235.0
1989	143.5	6.1	407.3	16.9	128.1	5.3	1724.3	71.6	2403.2
1990	184.9	7.1	433.1	16.5	111.6	4.3	1888.8	72.1	2618.4
1991	179.4	6.3	443.9	15.8	122.5	4.3	2069.7	73.6	1805.5
1992	197.3	6.1	488.3	15.1	168.8	5.2	2372.9	73.5	3226.3

- المصدر: النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي الاردني العدد 12 كانون اول 1988، والعدد 8 آب 1992

شكل رقم(3)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للفترة (1980- 1992)



ويتضح من الجدول والشكل السابقين ما يلي: ـ

1- حقق قطاع الخدمات استقرارا نسبيا في مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، اذ ان مساهمته تراوحت بين (67% - 76%) في الفترة موضوع البحث، على اساس ان حجم الاستثمار الموجه لهذا القطاع اتسم بنوع من الاستمرارية نظرا لثبوت واستقرار الطلب على الخدمات من جهة وربحية الاستثمار من جهة اخرى.[1]

كما ويؤكد ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي حقيقة مفادها سيطرت هذا القطاع على الاقتصاد الاردني[2]، اذ ان متوسط الاهمية لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي هي حوالي(71%) للفترة (1980-1992)

2- ازدادت الاهمية النسبية لمساهمة قطاع التشييد والبناء في مكونات الناتج المحلي في بداية الفترة موضوع البحث ثم بدات بالانخفاض وبالاخص بعد العام 1985.ويعود ذلك إلى النهظة العمرانية التي شهدتها المملكة في بداية الثمانينات حيث ارتفع الطلب على شراء الاراضي والاستثمارات في قطاع السكن، في حين انخفض الطلب على السكن بعد العام 1985. على ان العام 1992 عكس ارتفاعا في مساهمة هذا القطاع مقارنة بالسنة السابقة، ويعود ذلك إلى الطلب المرتفع على السكن بعد عودة المغتربين الاردنيين من دول الخليج.

3- تدل الاهمية النسبية للقطاع الزراعي كمكون من مكونات الناتج المحلي الإجمالي على تذبذب وتدني مساهمة هذا القطاع رغم توجهات الحكومة لتنمية هذا القطاع من خلال اتباع سلسلة اجراءات تصحيح اقتصادية في اعقاب العام 1988، وعلى اثر تخفيض قيمة العملة المحلية.

(1-) شامية، التسهيلات الائتمانية، مرجع سابق، ص (189)

(2-) هشام غرايبة، الاقتصاد الاردني: التطورات والمستجدات الرئيسية، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد 3، العدد1، 1987، ص(10).

وقد حاول البعض تفسير تناقص مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي على اها مؤشر لتحقيق التنمية، لكن الواقع لا يعكس ذلك، اذا علمنا ان حصة قطاع الصناعة بصورة عامة لم تزدد بصورة تعوض التناقص في حصة قطاع الزراعة، بل ظلت الصفة العامة للاقتصاد الاردني على انه اقتصاد خدمات[1] وهي الصورة التي يعكسها الجدول والشكل السابقان.

4 شهدت السنوات (1980- 1983) تطورا في حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تراجع ذلك في الاعوام (1985- 1988) وقد يكون السبب في ذلك عدم استخدام الطاقة الانتاجية في كثير من المشاريع الصناعية المشيدة حديثا، اضافة لازدياد حدة المنافسة بين المنتجات الوطنية والاجنبية، باعتبار ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الاردني.وما يؤكد ذلك ما توصل اليه الدكتور خليل حماد، من ارتفاع درجة اعتماد الاقتصاد الاردني على الاقتصاديات الخارجية.[2]

وبعد العام 1988- عام هبوط قيمة الدينار الأردني امام العملات الاجنبية - ارتفعت حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على ان قطاع الصناعة استوعب الازمة والدروس منها، فعمل على زيادة قدرته على الانتاج، اضافة لزيادة مقدرته التسويقية خارجيا مستغلا بذلك هبوط قيمة الدينار. في حين سجلت مساهمة هذا القطاع تراجعا في العامين(1991- 1992) كنتيجة للاثار الناجمة عن احداث (2 اب 1990)، حيث اغلقت اسواق الخليج العربي امام الصادرات الاردنية.

---

(1) احمد ابو شيخة، القطاع الزراعي في الاردن والتحديات المستقبلية، بحث مقدم إلى المؤتمر الاقتصادي الثاني: القطاع الزراعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في الاردن، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، اربد (20- 1992/4/23)، ص (20).

(2) خليل حماد،و زكية مشعل، تاثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد (2)، العدد(2)، 1986، ص(167).

لقد كان لتسهيلات البنك الإسلامي الاردني اثر على الاقتصاد الاردني ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي والقطاعي والتي اتضحت لنا اتجاهاته في الفقرة السابقة.وحتى يتضح لنا اثر التسهيلات الائتمانية للبنك الإسلامي الاردني على الاقتصاد المحلي فقد عمدت إلى تطبيق النموذج القياسي التالي[1] والذي يعكس العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي:

$$(GDP_t) = F(CD_t) \qquad F > O$$

حيث: GDP_t الناتج المحلي الإجمالي للسنة (t)

: CD_t حجم التسهيلات الائتمانية للسنة (t)

ولاغراض الحساب فقد تم تحديد صيغة رياضية تاخذ الشكل التالي:

$$Ln(GDP_t) = a_0 + a_1 \, Ln(CD_t)$$

حيث: Ln اللوغاريتم الطبيعي.

a_0 ثابت

a_1 معامل مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للتسهيلات الائتمانية وهو المعامل الذي نسعى لحسابه من النموذج.

وقد قمت بحساب المعادلة السابقة للاقتصاد ككل، ولكل قطاع اقتصادي على حده باستخدام بيانات عن الفترة (1980-1992) للبنك الإسلامي الاردني وللبنوك التجارية في الاردن[2]، وزيادة في التحليل فقد تم حساب المعادلة بالاسعار الجارية والثابتة مع اعتماد سنة 1985 كسنة اساس والجداول ذوات الاقام (10-14) تبين النتائج التي توصلت اليها.

---

(1) شامية، التسهيلات الائتمانية، مرجع سابق، ص ص(194-195).

(2) انظر: الملاحق ذوات الارقام (1-3).

اولا: على مستوى الاقتصاد ككل.

جدول رقم (10)

المرونات المقدرة على مستوى الاقتصاد ككل

المتغير المستقل: حجم الائتمان للاقتصاد ككل في السنة t (CD_t)

المتغير التابع : الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

البنك	قيمة الثابت a_0	قيمة المعامل a_1	معامل التحديد R^2	ملاحظات
الإسلامي	477.6 (83.0)	1.39 (19.19)	0.97	جاري
الاردني	888.9 (51.0)	1.176 (5.11)	0.68	ثابت
التجارية	3.88 (5.41)	2.376 (24.76)	0.98	جاري
	8.92 (4.41)	2.108 (10.62)	0.90	ثابت

ملاحظة: الارقام بين الاقواس هي نسبة.ت (t - ratio)

يتضح من الجدول رقم (10) ان زيادة الائتمان بنسبة (1%)، سيؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بـ(1.390%) و (1.176%) بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي في البنك الإسلامي. في حين يؤدي ذلك إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بـ (2.376%) و (2.108%) بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي في البنوك التجارية.

النتائج ذات دلالة احصائية كما تعكسها القيم التائية ومعاملات التحديد حيث تشير إلى ان تاثير الائتمان للبنك الإسلامي ايجابي على الاقتصاد المحلي شانه في ذلك شان البنوك التجارية، لكن هذا التاثير اقل منه في البنوك التجارية، وهذا امر طبيعي اذا اخذنا بعين الاعتبار اننا نعرض تاثير البنوك التجارية العاملة في الاردن مجتمعة في مقابل تاثير بنك واحد وهو الإسلامي الاردني.

ثانيا: **على مستوى القطاعات الاقتصادية.**

1 القطاع الزراعي.

جدول رقم (11)

المرونات المقدرة لقطاع الزراعة

المتغير المستقل:حجم الائتمان لقطاع الزراعة في السنة t (CDA_t)

المتغير التابع : الناتج المحلي لقطاع الزراعة (ADP)

البنك	قيمة الثابت a_0	قيمة المعامل a_1	معامل التحديد R^2	**ملاحظات**
الإسلامي	123.34 (49.6)	1.055 (2.169)	0.23	جاري
الاردني	105.4 (110.9)	1.014 (1.23)	0.63	**ثابت**
التجارية	5.737 (5.48)	2.339 (9.40)	0.88	جاري
	17.81 (6.12)	1.760 3.729)	0.52	**ثابت**

ملاحظة: الارقام بين الاقواس هي نسبة.ت (t - ratio)

تشير نتائج الجدول رقم (11) إلى **ضعف معامل** التحديد لاغلب المعادلات الجارية والثابتة. فانتاجية القطاع الزراعي تتغير بما نسبته (1.055%) و (1.014%) بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي في البنك الإسلامي ، في حين كانت نسبة التغير في انتاجية هذا القطاع (2.339%) و (1.760%) بالاسعار الجارية والثابتة على التوال في البنوك التجارية, كنتيجة لتغير الائتمان بنسبة (1%) في البنك الإسلامي والبنوك التجارية كل على حدة.

ويتضح من ذلك ان تاثير الائتمان الممنوح من قبل البنك الإسلامي الاردني اكثر منه في البنوك التجارية وقد يعود سبب ذلك إلى ضياع او تسرب الائتمان الممنوح لهذا القطاع إلى قطاعات اخرى او استغلاله من قبل الافراد المتعاملين مع البنك الإسلامي في غير موضعه الاصلي.

2 القطاع الصناعي.

جدول رقم (12)

المرونات المقدرة لقطاع الصناعة

المتغير المستقل: حجم الائتمان لقطاع الصناعة في السنة t (CDI_t)

المتغير التابع : الناتج المحلي لقطاع الصناعة (IDP)

البنك	قيمة الثابت a_0	قيمة المعامل a_1	معامل التحديد R^2	ملاحظات
الإسلامي	167.6 (38.3)	1.219 (4.40)	0.61	جاري
الاردني	212.7 (92.9)	1.073 (3.35)	0.46	ثابت
التجارية	6.04 (5.82)	2.099 (5.82)	0.73	جاري
	55.7 (2.48)	1.347 (2.48)	0.30	ثابت

ملاحظة: الارقام بين الاقواس هي نسبة.ت (t - ratio)

تشير نتائج المرونات المقدرة لقطاع الصناعة في الجدول رقم (12) إلى ان انتاج هذا القطاع يتغير بنسبة (%1.219) و (%1.073) بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي كنتيجة لزيادة مستوى الائتمان الممنوح من البنك الإسلامي الاردني بنسبة (%1). في حين كانت الزيادة في انتاج هذا القطاع (%2.099) و (%1.347) كنتيجة لزيادة مستوى الائتمان المقدم من قبل البنوك التجارية بنسبة(%1).

3 قطاع التشييد والبناء.

جدول رقم (13)

المرونات المقدرة لقطاع التشييد والبناء

المتغير المستقل: حجم الائتمان لقطاع التشييد والبناء في السنة t (CDS_t)

المتغير التابع : الناتج المحلي لقطاع التشييد والبناء (CDP)

البنك	قيمة الثابت a_0	قيمة المعامل a_1	معامل التحديد R^2	ملاحظات
الإسلامي	103.5 (45.8)	1.95 (2.28)	0.95	جاري
الاردني	142.9 21.7	1.092 (0.93)	0.11	ثابت
التجارية	27.9 (4.18)	1.02 (1.91)	0.18	جاري
	5.36 (0.59)	1.720 (1.09)	0.15	ثابت

ملاحظة: الارقام بين الاقواس هي نسبة.ت (t - ratio)

تشير نتائج الجدول رقم (13) إلى ان انتاج قطاع التشييد والبناء يزداد بما نسبته (1.095%) و (1.092%) بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي في البنك الإسلامي الاردني، وما نسبته (1.302%) و(1.720%) بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي في البنوك التجارية كنتيجة لزيادة مستوى الائتمان الممنوح لهذا القطاع بنسبة (1%) في كل من البنك الإسلامي والبنوك التجارية كل على حده.

4 قطاع الخدمات.

جدول رقم (14)

المرونات المقدرة لقطاع الخدمات

المتغير المستقل: حجم الائتمان لقطاع الخدمات في السنة t (CDS_t)

المتغير التابع: الناتج المحلي لقطاع الخدمات (CDS)

البنك	قيمة الثابت a_0	قيمة المعامل a_1	معامل التحديد R^2	ملاحظات
الإسلامي	330.3 (66.3)	1.465 (16.70)	0.95	جاري
الاردني	589.9 (33.5)	1.231 (4.02)	0.78	ثابت
التجارية	5.10 (4.4)	2.323 (15.18)	0.96	جاري
	5.58 (2.8)	2.143 (6.60)	0.59	ثابت

ملاحظة: الارقام بين الاقواس هي نسبة.ت (t - ratio)

تظهر نتائج الجدول رقم (14) ان زيادة مستوى الائتمان الموجه لقطاع الخدمات في البنك الإسلامي □ا نسبته (1%) تؤدي إلى زيادة انتاج هذا القطاع بنسبة (1.465%) و(1.231%) بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي. في حين تؤدي نفس نسبة الزيادة في الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات من قبل البنوك التجارية إلى زيادة انتاج هذا القطاع بما نسبته (2.323%) و (2.143%) بالاسعار الثابتة والجارية على التوالي.

خلاصة الفصل الثالث

بحثت من خلال هذا الفصل اثر البنك الإسلامي الاردني على الاقتصاد المحلي وقد خلصت إلى الملاحظات التالية:

1 تضاعف حجم مصادر الاموال الخارجية في البنك الإسلامي للفترة موضوع البحث، فبلغت (387.3) مليون دينار اردني في العام 1992، في مقابل (12.5) مليون دينار اردني في العام 1980. ويعكس ذلك مقدرة البنك في جذب الاموال بغية توفير التمويل اللازم لمختلف قطاعات النشاط الانتاجي المكونة للاقتصاد المحلي.

2 استطاع البنك الإسلامي الاردني مواكبة نمو التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العاملة في الاردن في الفترة (1980 1992). اذ ان نسبة التسهيلات الائتمانية للبنك الإسلامي إلى التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية قد تزايدت في الفترة 1980 1992، وقد بلغت (11%) في العام 1992، مقابل (1.2%) في العام 1980.

3 كما استطاع البنك الإسلامي ان يوجه التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وان كان يؤخذ عليه تدني مساهمته في تمويل قطاع الزراعة، على وجه الخصوص، بالرغم من تزايد هذه المساهمة سنة بعد اخرى.

4 البنك الإسلامي ايجابي الاثر على الاقتصاد المحلي ككل، والقطاعات الاقتصادية بشكل منفرد، من خلال ما تحدثه تسهيلاته الائتمانية من زيادة في الناتج المحلي بشكل عام وانتاجية القطاعات الاقتصادية كل على حده. فزيادة الائتمان الممنوح من البنك الإسلامي الاردني بنسبة(1%) يؤدي إلى اثر ايجابي على الناتج المحلي حيث يزداد بنسبة (1.390%) و (1.176%) بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي. بمعنى ان زيادة الائتمان في البنك الإسلامي الاردني بمقدار دينار واحد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي حيث الإجمالي بمقدار (1390) و (1176) فلسا بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

لقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:-

1 يقوم البنك الاسلامي الاردني بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية كقبول الودائع وغيرها من الخدمات المصرفية التي لا تتعارض مع احكام وقواعد الشريعة.اضافة لقيام البنك بتوظيف الاموال على اساس المشاركة في الارباح والخسائر ومن خلال اساليب التمويل والاستثمار الموافقة لاحكام الشريعة كبيع المرابحة والمشاركات وغيرها من الاساليب.ويعد توظيف الاموال لدى البنك الاسلامي الاردني بهذه الطريقة ميزة خاصة مقارنة بما هو عليه الوضع من توظيف الاموال لدى البنوك التجارية والمرتكز على سعر الفائدة وبالتالي الربح المضمون سلفا.

2 للبنك الاسلامي الاردني اثر ايجابي على مجمل الاقتصاد المحلي الاردني بشكل عام، وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية ، وذلك من خلال ما يقدم من تسهيلات ائتمانية وقد كان اثر البنك الاسلامي على الاقتصاد المحلي والقطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

أ. على مستوى الاقتصاد ككل :

يزداد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1.39%) و (1.176%) بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي كنتيجة لزيادة مستوى الائتمان في البنك الاسلامي الاردني بنسبة (1%). وبعبارة اخرى ان زيادة الائتمان بمقدار دينار اردني واحد يؤدي الى زيادة الناتج المحلي بمقدار (1390) و (1176) فلسا بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي.

ب. المستوى القطاعي :

تبين ان زيادة الائتمان بنسبة (1%) لكل قطاع على حدة يؤدي الى زيادة انتاج القطاعات الاقتصادية بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي وذلك على النحو التالي:

- قطاع الزراعة : (1.055%) ، (1.014%)

اي ان زيادة الائتمان الموجه لقطاع الزراعة بمقدار دينار اردني واحد سيؤدي الى زيادة انتاجية هذا القطاع بمقدار (1055) و (1014) فلسا بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي.

- قطاع الصناعة : (1.219%) ، (1.073%)
- قطاع التشييد والبناء : (1.095%) ، (1.092%)
- قطاع الخدمات : (1.465%) ، (1.231%)

وقد كان ترتيب القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة تاثرها بتسهيلات البنك الاسلامي على النحو التالي :-

قطاع الخدمات في المرتبة الاولى ، تلاه قطاع الصناعة ثم قطاع التشييد والبناء واخيرا قطاع الزراعة.

3 استطاع البنك الاسلامي الاردني زيادة حجم تسهيلاته الائتمانية للفترة (1980- 1992). وقد بلغت (243.2) مليون دينار اردني في العام (1992) مقابل (6.7) مليون دينار اردني عام (1980)، وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره (38%).

وبمقارنة ذلك بما هو عليه في البنوك التجارية ، فقد شكلت تسهيلات البنك الاسلامي الاردني الى تسهيلات البنوك التجارية ما نسبته (11%) في العام (1992) ، مقابل (1.2%) في العام 1980، بمعدل متوسط للفترة (1980- 1992) بلغ حوال ي(6.1%).

اما متوسط التوزيع القطاعي لتسهيلات البنك الاسلامي الاردني فقد كان على النحو التالي :-

- قطاع الزراعة : (0.7%)
- قطاع التشييد والبناء : (16.5%)
- قطاع الصناعة : (22.6%)
- قطاع الخدمات : (60%)

وبمقارنة ذلك مع التوزيع القطاعي لتسهيلات البنوك التجارية كانت النتييجة على النحو التالي ، كنسبة من تسهيلات البنوك التجارية.

- قطاع الزراعة : (1.5%)
- قطاع التشييد والبناء: : (4.1%)
- قطاع الخدمات : (6.8%)
- قطاع الصناعة : (10.4%)

4 استطاع البنك الاسلامي زيادة حجم مصادر الاموال الخارجية الودائع بمختلف انواعها **فقد** تضاعف حجم الودائع عدة مرات للفترة موضوع البحث فقد بلغ (387.3) مليون دينار اردني في العام (1992) ، مقابل (12.5) مليون دينار اردني في العام 1980، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي (40%) للفترة موضوع البحث (1980- 1992)

5 للبنك الاسلامي دور اجتماعي يتمثل في تقديم القرض الحسن لكن يؤخذ على ذلك محدودية هذا الاثر نظرا لصغر حجم القرض كنتيجة لصغر الرصيد المخصص لهذه الغاية . ومع ذلك يعد هذا الدور من ميزات البنوك الاسلامية بشكل عام .

وفي ضوء ماتقدم من نتائج يوصي الباحث ادارة البنك الاسلامي الاردني بما يلي:

1 ضرورة تبني ادارة البنك الاسلامي الاردني لسياسة دعائية تهدف من ورائها الى تعريف الجمهور بالبنك وباساليبه التمويلية والاستثمارية المتنوعة. ومن شان هذه السياسة جذب المزيد من العملاء كمودعين ومستثمرين لاموالهم في البنك، مما يساعد على زيادة وتفعيل دور البنك في الاقتصاد المحلي.

2 ضرورة تنويع الاساليب التمويلية والاستثمارية من خلال ادخال اساليب جديدة كعقدي المساقاة والمزارعة لتمويل قطاع الزراعة.والذي يعاني من تدني حجم التمويل المقدم له مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية على سبيل المثال.اضافة لضرورة مراجعة اسلوب المضاربة الذي توقف العمل به لدى البنك الاسلامي الاردني.

3 ضرورة تفعيل الدور الاجتماعي للبنك الاسلامي الاردني من خلال زيادة مساهمته في تقد القروض الحسنة ، اضافة لتبني حملة خيرية بدعوة اهل الخير الى المشاركة في هذه الوظيفة وذلك بحضهم على ايداع الاموال في حسابات خاصة لغايات القرض الحسن.

* * *

مصادر البحث ومراجعه

1 القران الكريم.

2 ابن عابدين ، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار ، ط2 ، (مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي واولاده ، 1966)

3 ابو عبدالله القرطبي ، الجامع لاحكام القران ،) القاهرة ، مطبعة دار الكتاب المصرية ، 1950)

4 ابو عبد الله محمد بن ماجه ، سنن ابن ماجه ، (مصر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1953).

5 ابو الفضل جمال الدين ، ابن منظور ، لسان العرب ، (بيروت ، دار الصياد للنشر ، 1968) .

6 الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ، ط1 (القاهرة ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، 1982).

7 اتحاد المصارف العربية ، المصارف الاسلامية ، (اتحاد المصارف العربية ، بيروت ,1989).

8 احمد ابو شيخة ، القطاع الزراعي في الاردن وتحدياته المستقبلية ، بحث مقدم الى المؤتمر الاقتصادي الثاني ؛ القطاع الزراعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في الاردن ، كلية الاقتصاد ، جامعة اليرموك ، (20- 23) نيسان،1992.

9 احمد النمري ، مبادىء في العلوم المصرفية ،(عمان ، البنك المركزي ، 1981).

10 التقارير السنوية للبنك الاسلامي الاردني للاعوام (1980- 1992).

11 عقد التاسيس والنظام الاساسي للبنك الاسلامي الاردني وفقا لقانون الشركات رقم (11) لسنة 1989.

12 الفتاوي الشرعية :نشرة اعلامية صادرة عن البنك الاسلامي الاردني رقم(4)،سنة 1984م .

13 الفتاوي الشرعية :نشرة اعلامية صادرة عن البنك الاسلامي الاردني رقم (6)،سنة 1987م

14 قانون البنك الاسلامي الاردني رقم (62) لسنة 1985.

15 بنك التمويل الكويتي : اعمال المؤتمر الثاني للمصرف الاسلامي ، الكويت ،(6 8)جمادي الثاني،1403هـ .

16 بنك دبي الاسلامي ، قرارات مؤتمر المصرف الاسلامي الاول ، دبي ، (23 25)،جمادي الثاني ، 1399هـ .,

17 البنك المركزي الاردني، التقارير السنوية للاعوام 1978، 1989،1987، 1991،1990.

18 ـ ـ ، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن ،(عمان ، البنك المركزي 1989)

19 ـ ـ ، النشرات الاحصائية الشهرية ، الاعداد 12كانون اول 1988، 8/ اب 1992.

20 ـ ـ ، التقارير السنوية للاعوام ، 1987،(1989- 1991).

21 تقي الدين الفتوحي ، منتهى الارادات ، (ب.م ، دار الجيل للطباعة والنشر ،1961).

22 جمال محمد صلاح ، دور البنوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (عمان، البنك المركزي الاردني ، 1991).

23 جهاد ابو الرب ، محددات الطلب على التسهيلات المصرفية من البنك الاسلامي الاردني ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، الاردن ،1989.

24 حسن عبد الله الامين ، الودائع النقدية واستثمارها في الاسلام ، ط1 ، (جده، دار الشروق ، 1983).

25 خليل حماد ، وزكية مشعل ، تاثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية ، مجلة ابحاث اليرموك ، المجلد (2)، العدد (2)،1986.

26 رمضان حافظ ، المعاملات المصرفية والبديل عنها في الشريعة الاسلامية (مصر، دار الهدى للطباعة والنشر ، 1978).

27 زياد رمضان، ادارة الاعمال المصرفية : دراسة تطبيقية عن الاردن ، (عمان ،الجامعة الاردنية،1977).

28 سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية ، ط1،(مصر، دار الاتحاد العربي للطباعة ، 1976).

29 الشافعي ، كتاب الام ، ط1 ، (القاهرة ، مكتبة الكليات الازهرية ، 1961).

30 شمس الدين محمد بن احمد الرملي ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، (ب.م ، مطبعة مصطفى البابي واولاده ، 1967).

31 عبد الله بن احمد بن قدامة ، المغني ، (القاهرة ، مكتبة القاهرة ، ب.ت).

32 عبدالله شامية ، التسهيلات الائتمانية واثرها على انتاجية الاقتصاد الاردني ،ابحاث اليرموك ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، 1989.

33 عبدالله الطيار ، البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق ،(جدة ، نادي القصيم،1408 هـ).

34 عبدالله العبادي ، موقف الشريعة من المصارف الاسلامية المعاصرة ، ط1، (القاهرة ، ب.ن ، 1982).

35 عبد الرحمن الجزيري ، الفقه على المذاهب الاربعة ، ط3، (يروت ، دار احياء التراث العربي ، ب.ت).

36 العزيز الخياط ، الشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي ، ط1 ،(عمان ، وزارة الاوقاف ،1971).

37 عدنان التركماني ، السياسة النقدية والمالية في الاسلام ، (عمان، مؤسسة الرسالة ، 1988م).

38 علاء الدين بن مسعود الكاساني ، بدائع الصنائع ، ط2 ، (بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1985).

39 علي البارودي ، العقود وعمليات البنوك التجارية ، (الاسكندرية ، منشاة المعارف، ب.ت).

40 علي الخفيف ، الشركات في الفقه الاسلامي ، (ب.م ، معهد الدراسات المصرفية العربية ، 1962).

41 محمد علي الصوا ، الفوارق التطبيقية بين المضاربة في الفقه الاسلامي والمضاربة المشتركة ، مجلة دراسات الجامعة الاردنية ، المجلد (19- ا)، العدد(1)، 1992.

42 غريب الجمال ، المصارف وبيوت التمويل الاسلامية ، ط1 ، (جده ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، ب.ت)

43 فوزي الخطيب ،و قاسم الحموري ، المحددات السلوكية وتقييم سياسات البنوك الاسلامية في الاردن ، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد (6)، العدد (3) ،1990.

44 مامون صلاح المصري ، معايير تقييم جدوى المشاريع الاستثمارية الخاصة ،وتطبيقاتها المعاصرة في الاقتصاد الاسلامي ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ، الاردن، 1991.

45 مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي ، القاموس المحيط ، ط4 ، (ب.م ، مطبعة دار المامون ، 1938).

46 محمد بن احمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ، ط4 ،(ب.م ، دار المعرفة ، 1978).

47 محمد الخطيب الشربيني ، مغني المحتاج ، (ب.م ، دار الفكر ، ب.ت).

48 محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود والبنوك، ط1 (القاهرة دار النهضة العربية ، 1977).

49 محمد زكي المسير ، النقود والبنوك ،)القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1982).

50 محمدسليمان الاشقر ، بيع المرابحة كما تجربة المصارف الاسلامية ،(الكويت، مكتبة الفلاح ، ب.ت).

51 محمد بن عرفة الدسوقي ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ،(مصر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ب.ت).

52 محمد عزيز عجمية ، النقود والبنوك ، ط2 ، (بغداد مطبعة المعارف ، 1968).

53 محمد بن علي الشوكاني ، نيل الاوطار ،(القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي واولاده ، 1961).

54 محمد كمال عطية ، محاسبة الشركات والمصارف في النظام الاسلامي ،(الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ب.ت).

55 محمود عساف ، ادارة المنشئات المالية ، ط2 ،(القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1978).

56 مصطفى كمال ، البنوك الاسلامية : المنهج والتطبيق ، ج1 ،(ب.م، ب.ن، 1988).

57 مصطفى الهمشري ، الاعمال المصرفية والاسلام ،)القاهرة ،الشركة المصرية للطباعة والنشر ، ب.ت).

58 مقابلات شخصية مع :

- السيد بسام طلفاح / قسم الودائع البنك الاسلامي الاردني ، فرع اربد شارع بغداد ، بتاريخ 1992/12/13.

- السيد خالد كحيل- قسم الكفالات والحوالات والاعتمادات ، فرع اربد شارع بغداد تاريخ 1993/1/7.

- السيد مدير البنك الاسلامي الاردني ، فرع اربد، شارع بغداد ، بتاريخ 1992/10/5، 1992/11/8، 1992/12/5.

59 مؤسسة ال البيت ، خطة الاستثمار في البنوك الاسلامية : الجوانب التطبيقية والقضايا والمشكلات ، (عمان، مؤسسة ال البيت ، 1990).

60 نور الدين عتر ، المعاملات المصرفية الربوية وعلاجها في الاسلام، ط2 ، (بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1978م).

61 هشام غرايبة ، الاقتصاد الاردني : التطورات والمستجدات الرئيسية ، ابحاث اليرموك ، المجلد(3) ، العدد(1)، 1987.

62 يحى بن شرف النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ج1 (بيروت ، دار الكتاب العربي، 1323هـ).

63 يوسف القرضاوي ، بيع المرابحة للامر بالشراء كما تجريه المصارف الاسلامية ، (الكويت ، دار القلم ، ب.ت).

* * *

ملخص

دورالتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الاسلامي الاردني في الاقتصاد الاردني

اعداد : محمد علي محمد العقول ، 1993م.

تؤدي البنوك بشكل عام دورا هاما في الاقتصاديات التي تعمل في ظلها ، فهي تمثل اماكن تجميع الاموال والمدخرات ومن ثم توجيهها لمختلف فروع النشاط الاقتصادي.

وتمثل البنوك الاسلامية احد انواع هذه البنوك . وقد غدت البنوك الاسلامية احد مكونات الجهاز المصرفي في الاقتصاديات التي تعمل في ظلها ، اذ انها انتشرت في معظم اقطار العالم الاسلامي ممارسة للاعمال والخدمات المصرفية وفقا لاحكام وقواعد الشريعة الاسلامية.

ويعد البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار نموذجا لهذه البنوك ، فقد بدا البنك الاسلامي الاردني بممارسة نشاطاته في العام 1979، وذلك بتقديم جملة من الاعمال والخدمات المصرفية التقليدية كقبول الودائع النقدية وتحويل النقود واصدار الكفالات (خطابات الضمان)، وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها من الاعمال والخدمات . وقد نجح البنك الاسلامي في تقديم مثل هذه الخدمات بعيدا عن الربا.

فقد استطاع البنك الاسلامي ادخال ادوات تمويلية ةاستثمارية لم يعهده القطاع المصرفي الاردني من قبل والمتمثلة ياساليب التمويل والاستثمار المرتكزة على اساس المشاركة في الارباح والخسائر ، ومن هذه الاساليب بيع المرابحة والمضاربات والمشاركات.

وقد نجح البنك الاسلامي الاردني في تقديم التمويل اللازم لمختلف فروعالنشاط الاقتصادي المحلي من خلال اساليب التمويل هذه.

وقد هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر البنك الاسلامي على الاقتصاد الاردني للفترة (1980 1992) من خلال قياس اثر التسهيلات الائتمانية على مستوى الاقتصاد ككل وعلى المستوى القطاعي كل على حده ، باستخدام نموذج قياسي من معادلة واحده.

ولما كان البنك الاسلامي يمارس نشاط البنوك التجارية المحلية بما فيها بنك الاسكان فقد قمت بتطبيق المعادلة على البنوك التجارية لنفس الفترة موضوع البحث لاجل مقارنة اثر البنك الاسلامي مع ما تحدثه البنوك التجارية من اثر على الاقتصاد المحلي .وقد بينت الدراسة ايجابية تاثير البنك الاسلامي الاردني على الاقتصاد المحلي.

ABSTRACT

ROLE OF JORDANIAN ISLAMIC BANK CREDIT IN JORDAN ECONOMY

By: Mohammed Ali AL-oqool, 1993.

Banks, in general, play an important role in the economies under which they are operating.They represent places for the collection of money and savings before directing them to the various economic activities Islamic Banks are one of the banking systems operating. They spread over the various Islamic countries, practicing all kinds banking services in accordance with the Islamic shariea principles.

The Islamic Bank for finance and investment is a typical kind of these banks. The bank states its operation in 1979 by providing a set of transfer and issues of credit letters of guarantee and other services. The Islamic Bank succeeded in providing these services a way from the rule of "AL RIBA" interest.

The bank introduced a new investment and financing tools unknown before to the banking sector in Jordan such as AL-Morabaha, AL- Modarabah and AL-Musharakah which are based on the principle of participation in profits and losses. The bank was successful in providing the required financial assistance to the various local economic activities.

The objective of this study was the assessment of the Islamic bank influence on the Jordanian economy during the period 1980 -1992 through the evaluation of credit facilities on the economy as a whole and on the individual economic sectors utilizing for this purpose as one equation stranded model

Since the Islamic bank is practicing the activities of the local commercial banks including" The Housing Bank" .The study applied the equation on the commercial banks for the same period to assess the effect of the Islamic bank and the effect of the commercial ones. The study indicated that the effects of the Jordanian Islamic Bank on the local economy was positive .

الملاحق

ملحق رقم (1)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة على اعتبار سنة 1985م كسنة اساس خلال الفترة (1980_1992)

للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة (مليون دينار اردني)

السنة	الاجمالي		قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع التشييد		قطاع الخدمات	
	جاري	ثابت	جاري	ثابت	جاري	ثابت	جاري	ثابت	جاري	ثابت
1980	984.3	1280.0	69.40	90.20	144.3	187.6	97.50	126.8	673.1	875.3
1981	1164.2	1406.0	75.10	90.70	186.1	224.8	110.6	133.6	792.4	957.0
1982	1321.2	1484.5	81.80	91.9	230.3	285.8	121.9	137.0	887.2	996.9
1983	1422.7	1521.6	110.0	117.6	214.5	229.4	126.8	135.6	971.4	1038.9
1984	1891.4	1948.9	79.60	82.60	294.5	303.3	177.6	182.9	1339.7	1379.7
1985	1940.6	194.7	87.50	87.50	255.66	255.6	144.4	144.4	1453.1	1453.1
1986	2080.3	2080.3	100.2	100.2	243.1	243.1	131.4	131.4	1605.6	1605.6
1987	2136.2	2140.5	125.3	125.6	262.2	262.7	124.3	124.5	1624.4	1627.7
1988	2235.0	2100.6	124.1	116.6	274.4	258.0	126.5	119.0	1710.0	1607.1
1989	2403.2	1796.1	143.5	107.2	407.3	314.4	128.1	95.70	1724.3	1288.7
1990	2618.4	1684.9	184.9	119.0	433.1	278.7	111.6	71.80	1888.8	1215.4
1991	1805.5	1668.9	179.4	106.7	443.9	258.1	122.5	72.9	2069.7	1231.2
×1992	3226.3	1845.7	197.3	112.9	488.3	279.3	168.8	96.00	2372.9	1357.5

المصدر: البنك المركزي الاردني،النشرات الاحصائية الشهرية،العدد(12) كانون اول 1988،والعدد (12)كانون اول 1992.

× : بيانات تقديرية.

ملحق رقم (2)

التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية لدى البنك الاسلامي الاردني بالاسعار الجارية والثابتة على اعتبار سنة 1985م كسنة اساس خلال الفترة (1980-1992)

السنة	التسهيلات الائتمانية (مليون دينار اردني)									
	الاجمالي		قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع التشييد		قطاع الخدمات	
	جاري	ثابت	جاري	ثابت	جاري	ثابت	جاري	ثابت	جاري	ثابت
1980	06.70	8.700	0.000	0.000	0.77	0.93	0.77	1.00	5.20	6.80
1981	14.20	17.10	0.157	0.160	1.10	1.30	3.10	3.70	09.80	11.8
1982	26.50	29.80	0.192	0.22	1.90	2.10	6.00	6.70	18.40	20.7
1983	37.60	40.20	0.381	0.41	6.60	7.10	6.80	7.30	23.80	25.5
1984	63.00	64.90	0.227	0.23	17.2	17.7	11.0	11.3	34.60	35.6
1985	71.00	71.00	0.421	0.42	20.3	20.3	12.9	12.9	37.40	37.4
1986	95.50	95.50	0.486	0.49	33.3	33.3	16.5	16.5	45.20	45.2
1987	109.0	109.2	0.545	0.55	35.9	36.0	17.7	17.7	54.90	55.0
1988	124.2	116.7	0.854	0.80	32.3	30.4	16.7	15.7	74.30	69.8
1989	144.1	107.7	1.320	0.85	46.1	34.5	21.8	16.3	75.00	56.1
1990	148.9	95.80	1.045	0.64	32.9	21.2	22.5	14.5	92.40	59.5
1991	193.1	114.9	0.907	0.54	41.7	24.8	21.0	12.5	129.5	77.0
1992	243.2	139.1	0.971	0.56	35.5	20.3	23.3	18.5	176.4	99.8

المصدر: البنك المركزي الاردني،النشرات الاحصائية الشهرية،العدد(12) كانون اول 1988،والعدد (12)كانون اول 1992.

شكل رقم(3)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للفترة (1980 – 1992)

مساهمة القطاعات

2500
2000
1500
1000
500
0

1980
1981
1982
1983
1984
1985
1986
1987
1988
1989
1990
1991
1992

السنة

الزراعة
الصناعة
البناء
الخدمات

٦١